جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

التحليل المالي كأداة لترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية

– دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالب:

زرواطي عبد الرؤوف

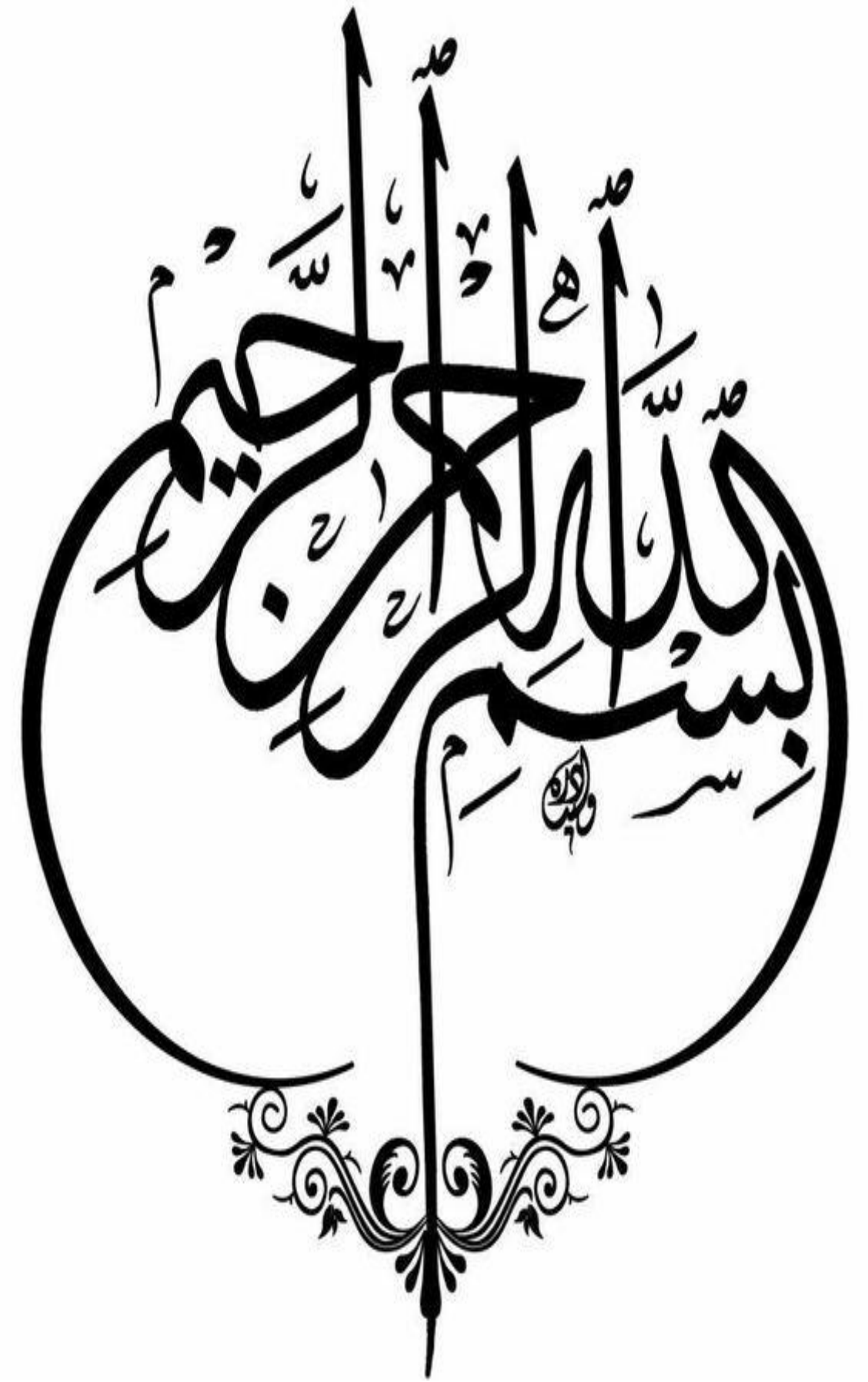
تحت إشراف الأستاذة:

رمضاني فضيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
أ/ بن يحي نسيمة	أستاذ محاضر"أ"	رئيسة	المدية
أ/ رمضاني فضيلة	أستاذ محاضر"ب"	مشرفة و مقررة	المدية
أ/ بعيليش شهيرة	أستاذ مساعد"أ"	مشرفة مساعدة	المدية
أ/ المهري عزيزة	أستاذ مساعد "أ"	ممتحنة	المدية

السنة الجامعية: 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه على كل من آتانا من فضله العظيم، و الصلاة و السلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و على آله و صحبه أجمعين أما بعد.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى من كانت سندا بجهدها و أستاذة بعلمها و مشرفتا بحكمتها إلى من لم تبخل علينا بنصائحها و توجيهاتها الأستاذة الفاضلة

"رمضاني فضيلة".

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل و تقييمه، و إلى كافة إطارات بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذين سهلوا علي المهمة إنجاز الجانب التطبيقي لهذه المذكرة.

و أخيرا أسدي عبارات الشكر و العرفان لكل من ساعدني في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إهداء

أرى مرحلة الماستر قد شارفت على الانتهاء بالفعل، من بعد تعب و مشقة لوقت طويل، و اليوم أختم بحث تخرجي بكل ما لدي من همة و نشاط و بداخلي كل تقدير و امتنان لكل شخص كان له الفضل في مسيرتي و قدم لي المساعدة ..

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

فلله الفضل و له الحمد، ما كنت لأختم مسيرتي هذه لولا فضل الله، فالحمد لله عند البدء و عند الختام، الحمد لله ما انتهى درب و لا ختم جهد و لا تم سعي إلا بفضله الحمد لله على التمام و الكمال و على لذة الإنجاز..

أهدي هذا الجهد إلى من حبهم يعلو فوق كل حب إلى من أناروا لي طريق العلم و ساندوني و وفروا لي سبل السعادة و النجاح..

إلى والدي العزيز حفظه الله، سندي الثابت في كل خطوات حياتي، مصدر فخري و سعادتي.

إلى أمي الغالية أدامها الله، الأم الحنون العظيمة تلك التي سهرت أياما طوال من أجلي و علمتني أن النجاح بالإصرار و العزيمة..

إلى إخوتي حفظهم الله..

إلى كل من سخرهم لي الله عونا و سندا..

عبد الرؤوف

الملخص:

تطرقنا في دراستنا إلى موضوع التحليل المالي كأداة لترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية، حيث هدفت إلى معرفة ما إذا كانت البنوك تكتفي بأدوات التحليل المالي لاتخاذها القرار بشأن منح القروض.

و لتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة حالة لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بني سليمان و التي أسفرت عن مجموعة من النتائج، من أهمها أن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ قرار منح القروض كونه أداة فعالة و مهمة تساعد البنوك على معرفة الوضع المالي للمؤسسات طالبة القرض و لكنه غير كاف، بل يتعدى إلى اعتماد البنوك على حجم و نوع الضمانات المقدمة من المؤسسات طالبة القرض.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، اتخاذ القرار، البنوك التجارية، القروض البنكية.

Résumé :

A partir de notre étude, nous avons abordé le sujet de l'analyse financière comme outil pour rationaliser la décision d'octroi de crédit dans les banques commerciales, notre objectif était de savoir si les banques sont satisfaites des outils d'analyse financière dans la prise de décisions d'octroi de crédit.

Pour atteindre cet objectif, nous avons fais une étude de cas de l'agence de la banque d'agriculture et du développement rural Beni Slimane, qui a abouti à un ensemble de résultats, dans lesquels l'analyse financière a un rôle majeur dans la prise de décision, au tant que outil efficace et important qui aide les banques à connaître la situation financière des institutions sollicitant le crédit, mais il n'est

pas suffisant, il s'étend plutôt aux banques qui s'appuient sur la taille et le type de garanties fournies par les institutions demandant le crédit.

Mots clés :

Les banques commerciales, les crédit bancaires, l'analyse financière, la pris de décision.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة المختصرات	VIII
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ-خ
الفصل الأول: البنوك التجارية و القروض البنكية	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	3
المطلب الأول: مفهوم و نشأة البنوك التجارية	3
المطلب الثاني: وظائف و أهداف البنوك التجارية	6
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية	8
المبحث الثاني: مفاهيم حول القروض البنكية	11
المطلب الأول: ماهية القروض البنكية	11
المطلب الثاني: أنواع و وظائف القروض البنكية	14
المطلب الثالث: مفهوم، مكونات، و أهداف سياسة الإقراض	17
المبحث الثالث: تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية	22
المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار الإقراضي	22
المطلب الثاني: معايير و إجراءات منح القروض البنكية	23
المطلب الثالث: مخاطر ائتمانية و طرق الوقاية منها	26
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: التحليل المالي و اتخاذ قرار منح القروض لدى البنك	
تمهيد	33
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	34
المطلب الأول: نشأة و مفهوم التحليل المالي	34

المطلب الثاني: أنواع و أهداف التحليل المالي	37
المطلب الثالث: مراحل و بيئة التحليل المالي	42
المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي	46
المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	46
المطلب الثاني: المردودية و جدول حسابات النتائج	56
المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية	60
المبحث الثالث: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض	69
المطلب الأول: تقدير و تقييم المخاطر الائتمانية بطريقة النسب المالية	69
المطلب الثاني: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية بطريقة التنقيط أو القرض التنقيطي	71
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: دراسة حالة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بني سليمان –	
تمهيد	76
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	77
المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	77
المطلب الثاني: مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	81
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	83
المبحث الثاني: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بني سليمان	90
المطلب الأول: تعريف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بني سليمان	90
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بني سليمان	90
المطلب الثالث: الإجراءات العملية لمنح القروض من قبل بنك BADR	95
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بني سليمان	98
المطلب الأول: الدراسة التقنية و الاقتصادية	98
المطلب الثاني: الدراسة المالية	99
المطلب الثالث: نتيجة دراسة ملف القرض	114
خلاصة الفصل	115
الخاتمة	116
قائمة المراجع	120

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	رأس المال العامل	47
(02-02)	رأس المال العامل موجب	50
(03-02)	رأس المال العامل سالب	51
(04-02)	رأس المال العامل معدوم	51
(05-02)	جدول حسابات النتائج للسنة المالية حسب الطبيعة	59
(01-03)	رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة 2023-2027	100
(02-03)	رأس المال العامل من أسفل الميزانية للفترة 2023-2027	100
(03-03)	تغيرات رأس المال العامل الخاص خلال الفترة 2023-2027	101
(04-03)	تغيرات رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترة 2023-2027	101
(05-03)	تغيرات رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة 2023-2027	102
(06-03)	تغيرات احتياجات رأس المال العامل BFR للفترة 2023-2027	103
(07-03)	تغيرات رصيد الخزينة للفترة 2023-2027	103
(08-03)	تغيرات مؤشر المردودية التجارية للفترة 2023-2027	104
(09-03)	تغيرات مؤشر المردودية الاقتصادية للفترة 2023-2027	105
(10-03)	تغيرات مؤشر المردودية المالية للفترة 2023-2027	105
(11-03)	تغيرات نسب السيولة العامة للفترة 2023-2027	106
(12-03)	تغيرات نسب السيولة السريعة للفترة 2023-2027	107
(13-03)	تغيرات نسب السيولة النقدية للفترة 2023-2027	107
(14-03)	تغيرات مؤشر مهلة دوران إجمالي الأصول للفترة 2023-2027	108
(15-03)	تغيرات مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة للفترة 2023-2027	109
(16-03)	تغيرات مؤشر نسبة التمويل الدائم للفترة 2023-2027	110
(17-03)	تغيرات مؤشر نسبة التمويل الخاص للفترة 2023-2027	110
(18-03)	تغيرات نسبة التمويل الخارجي للفترة (2023-2027)	111
(19-03)	تغيرات نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام للفترة (2023-2027)	112
(20-03)	تغيرات نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم للفترة (2023-2027)	113
(21-03)	تغيرات نسبة تغطية المصاريف المالية للفترة (2023-2027)	113

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	بيئة التحليل المالي	44
(02-02)	أسباب انخفاض الخزينة	55
(01-03)	الهيكل التنظيمي السابق للمديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	86
(02-03)	الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	88
(03-03)	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية المدية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	89
(04-03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بني سليمان 850	93

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
BADR	Banque de l’agriculture et du développement rural
FR	Fonds de roulement
BFR	Besoins en fond de roulement
VAN	Valeur actuelle nette
TRI	Taux de rendement interne
PR	Période de récupération
IP	Indice de profitabilité
TN	Trésorerie nette
CIB	La carte inter bancaire
CBR	Carte badr de retrait
SYBU	Système bancaire universel
DFA	Direction des finances agricoles
DAI	Direction des affaires internationales
DFAP	Direction du financement des activités spéciales
DFEP	Direction du financement des entreprises publiques
DTAF	Direction du trésor et des affaires financières
DMD	Direction du marketing et du dévloppement
DIGA	Direction de l’inspection générale et du contrôle
DC	Direction de la communication
DAI	Département d’Audit interne
DFAA	Direction du financement des activités agricoles
DGA	Directeur général adjoint
DRI	Département des relations internationales

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	طلب الاستفادة من القرض	133
02	الميزانية (جانب الأصول) للفترة 2023-2027	134
03	الميزانية (جانب الخصوم) للفترة 2023-2027	135
04	جدول حسابات النتائج للفترة 2023-2027	136
05	استمارة إجراء دراسة حالة	137

المقدمة

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية، حيث تؤدي دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، كما تتمثل وظيفتها الأساسية في قيامها بجمع المدخرات في شكل ودائع و منحها على شكل قروض التي تعتبر من أهم الأعمال المصرفية التي تقدمها البنوك، مما تساهم بطريقة فعالة في تمويل المؤسسات الاقتصادية و بالتالي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

و إن من بين الخدمات البارزة التي تقدمها البنوك التجارية هي تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات و القروض، حيث تتطلب هذه العملية فرض البنوك شروطا على المؤسسات الطالبة للتمويل بتقديم بيانات مالية مفصلة عن وضعيتها المالية، و هذه البيانات لن تكون مفهومة و ذات معنى إن لم يتم تحليلها و استخراج المؤشرات و النسب ذات الدلالة التي تساعد المحلل المالي أو متخذ القرار على تقييم الوضعية الحالية للمؤسسة و تحديد نقاط القوة و الضعف في سياساتها المالية، الإنتاجية، و البيعية، بهدف فهم الاتجاهات المستقبلية لأنشطة المؤسسة، لاتخاذ قرار مدروس و مناسب بشأن منح القرض من عدمه.

و يستند التحليل المالي على مجموعة متنوعة من الأدوات و المؤشرات، بما في ذلك مؤشرات التوازن المالي، المردودية، و التحليل باستخدام النسب المالية، حيث تعد هذه الأخيرة من أهم و أكثر أدوات التحليل المالي شيوعا، و تزداد أهمية التحليل المالي باستمرار في ظل تعقد البيئة الاقتصادية و تزايد المخاطر، مما يجعله ضروري لجميع المؤسسات الاقتصادية، و ليس البنوك فحسب، لاسترشادهم بالمعلومات و المؤشرات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

و تلجأ البنوك إلى إجراء عملية التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية لعملائها طالبي القروض، بهدف معرفة و تحديد قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية في المواعيد المحددة، و تعتمد البنوك في هذا الصدد على أدوات التحليل المالي، بحيث تمكنها من ترشيد اتخاذ قرارات صائبة بشأن منح القروض أو رفضها، و ذلك استنادا إلى النتائج المتوصل إليها من هذه العملية.

1- إشكالية الدراسة:

مما تقدم نستطيع أن نصيغ إشكالية البحث في السؤال الآتي:

ما مدى مساهمة التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

و للإجابة عن السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو القرض البنكي و ما هي المعايير التي تتبعها البنوك التجارية في منح القروض؟
- ما المقصود بالتحليل المالي، و فيما تكمن أهميته؟
- هل يعتمد فعلا بنك الفلاحة و التنمية الريفية للتحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض؟
- ما هي أهم مؤشرات التحليل المالي التي يعتمدها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في عملية اتخاذ قرار منح القروض؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- القرض البنكي هو مبلغ محدد من المال يمنحه البنك للعميل بهدف استخدامه لغايات محددة، خلال فترة زمنية معينة مقابل دفع فائدة، و تتوقف معايير منح القرض على شخصية العميل، سمعته، قدرته على السداد، و مركزه المالي، بالإضافة إلى الضمانات المقدمة و الظروف المحيطة.
- التحليل المالي هو وسيلة فعالة تساعد البنك و المحللين الماليين على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة حيث يبين نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف لحلها.
- يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض.

- ❖ أهم مؤشرات التحليل المالي التي يعتمدها بنك الفلاحة و التنمية الريفية هي مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، التي يتم حسابها وتحليلها بناء على القوائم المالية التقديرية، و التي توفر له المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار منح القروض.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لأحد المواضيع الاقتصادية الحيوية و التي لا تزال تحظى باهتمام كبير من قبل المفكر المالي، و ذلك في محاولة لإبراز أهمية التحليل المالي باعتباره أداة مهمة في ترشيد اتخاذ قرارات منح القروض مع مراعاة متطلبات اقتصاد السوق، و بالتالي فإن هذه الدراسة تمثل محاولة لمواكبة التطورات النظرية و التطبيقية في هذا المجال، إلى جانب إثراء الرصيد المكتبي بمصادر جديدة تتناول هذا الموضوع.

4- أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف سنلخصها فيما يلي:

- ❖ التعرف على أهمية و دور البنوك التجارية في تفعيل النشاط الاقتصادي.
- ❖ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم وضعية الزبون.
- ❖ إبراز أهمية تحليل البيانات المالية للطالب الذي يسعى للحصول على القرض، بهدف التحقق من سلامة و كفاءة مركزه المالي، و قدرته على تنفيذ التزاماته المالية بعد الحصول على القرض المطلوب.
- ❖ إظهار الجانب التطبيقي لهذا الموضوع.

5- منهج الدراسة:

خلال دراستنا لهذا البحث و من أجل دراسة إشكالية البحث سنتبع المنهج الوصفي في الجزء النظري لمعرفة مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع و المنهج الوصفي التحليلي في الجزء التطبيقي لتحليل مختلف المتغيرات و المؤشرات و النسب المستخدمة في التحليل المالي.

6- أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأهمية التي يكتسبها و نوجزها فيما يلي:

- ❖ الصلة المباشرة لهذا الموضوع مع التخصص العلمي الذي ندرسه؛
- ❖ الرغبة الشخصية في البحث عن هذا الموضوع ؛
- ❖ الأهمية التي يكتسبها التحليل المالي على مستوى البنوك التجارية، حيث يمكنها من إدراك الوضعية المالية للعملاء طالبي القروض، مما يؤهلها و يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة؛

7- حدود الدراسة:

- ❖ الحدود المكانية: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بني سليمان 850 -.
- ❖ الحدود الزمانية: خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل البنك الخاصة بعميل للبنك، و هذه الوثائق تقديرية للفترة (2023-2027).

8- الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة و كان مضمون مواضيعها قريب من موضوع دراستنا و نذكر منها:

- ❖ دراسة عمر بن دادة (2016-2017) بعنوان" **دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**". مذكرة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص إدارة مالية، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، إذ تعد عملية تقييم كفاءة القرار من بين الخطوات الحاسمة في عملية اتخاذ القرار، و توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج،

حيث تشير أبرزها إلى أن أدوات التحليل المالي تلعب دورا بارزا في تقييم كفاءة قرارات التمويل.

- دراسة كمال سخري (2012-2013) بعنوان" **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-**". مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- دراسة سعاد بن طرية (2010-2011) بعنوان" **استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر القروض المصرفية**". مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص بنوك و مالية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر البنوك المصرفية، و قد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنك يعتمد على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني.

9- صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بالدراسة لموضوع التحليل المالي كأداة لترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية واجهنا صعوبات و مشاكل عديدة لإعداد بحثنا أهمها:

- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات و حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة؛
- صعوبة تحليل القوائم المالية نظرا لاعتماد البنك برامج و تقنيات آلية للتحليل؛
- ضيق الوقت الذي أثر على طرح الموضوع بشكل أفضل؛

10- هيكل الدراسة:

تبعا لأهداف هذه الدراسة، وللإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة.

يتمحور الفصل الأول حول البنوك التجارية و القروض البنكية يقسم إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى مفاهيم حول القروض البنكية و المبحث الثالث سيتم عرض تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية.

أما الفصل الثاني و الذي هو بعنوان التحليل المالي و اتخاذ قرار منح القروض لدى البنك، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية التحليل المالي، أما المبحث الثاني فيتناول مختلف أدوات التحليل المالي و المبحث الثالث فسنشرع فيه إلى مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض.

و في الفصل الثالث و الأخير و الذي يشمل الجانب التطبيقي و هو تحت عنوان دراسة حالة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بني سليمان–، يقسم إلى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول تقديم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، أما المبحث الثاني فسيكون حول وكالة بني سليمان ، و المبحث الأخير يعرض دراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وذلك لمعرفة مدى تطبيق التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض في الواقع.

الفصل الأول: البنوك التجارية و القروض البنكية

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: مفاهيم حول القروض البنكية

المبحث الثالث: تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية

تمهيد

تلعب البنوك، لاسيما التجارية منها، دورًا محوريًا في إنعاش اقتصاد أي بلد، وذلك من خلال وظيفتها الأساسية في منح القروض، حيث تُعدّ القروض البنكية شريان الحياة للاقتصاد، إذ تُشبع الاحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات، وتُغنيهم عن مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، وعلى الرغم من تطور طرق وأساليب التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية ما زال مرتفعًا، وذلك لتنوع الاحتياجات التمويلية لدى مختلف الجهات، ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى نجاح نشاطها الإقراضي من خلال وضع سياسة إقراضية محكمة تحدد اتجاه وأسلوب استخدام أموالها، بحيث تتميز هذه السياسة بمعايير دقيقة لاختيار المقترضين، وتقييم المخاطر المصاحبة لكل قرض، وتحديد شروط القرض من حيث المبلغ والفائدة ومدة السداد، وتُعدّ هذه السياسة الإقراضية حجر الأساس لضمان استقرار واستدامة عمل البنك، وتحقيق أهدافه المالية، وتعزيز دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وبالتالي تُشكل البنوك التجارية من خلال نشاطها الإقراضي المنظم، شريكًا أساسيًا في مسيرة التنمية الاقتصادية لأي بلد.

و سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى البنوك التجارية و القروض البنكية، و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تشمل:

- ❖ المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية ؛
- ❖ المبحث الثاني : مفاهيم حول القروض البنكية ؛
- ❖ المبحث الثالث : تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية ؛

المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية.

في النظام المصرفي لأي اقتصاد، تمثل البنوك التجارية جزءاً أساسياً، إذ تقوم بدور حيوي في جمع الودائع وإعادة استثمارها، وتوفير وسيلة للتمويل للأفراد والشركات، كما تتميز البنوك التجارية بخاصية إنشاء النقود، مما يسمح لها بالتأثير على كمية النقد المتاح في الاقتصاد، و عليه يركز هذا المبحث على أصل البنوك التجارية، مفهومها، وظائفها، أهدافها، تصنيفاتها، ودورها، بالإضافة إلى تقديم أنواعها .

المطلب الأول : مفهوم و نشأة البنوك التجارية.

تشكل البنوك التجارية عصبا حيويا للاقتصاد الوطني، و لذا سنسلط الضوء في هذا المطلب على نشأتها، و تعريفها.[1]

أولا: نشأة البنوك التجارية

تشير الدراسات التاريخية إلى أن فكرة البنوك بدأت بالظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد فبعد ظهور مشاكل نظام المقايضة، كان صك النقود يمثل حلا جيدا إلا أن هذه النقود كانت ثمينة (ذهب أو فضة) مما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها فكان الصاغة هم الجهة الأمينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم في ذلك الوقت، وخلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر، صار الصاغة يصدرون شهادات ملكية يتعهد بموجبها الصائغ لحامل الشهادة بأنه يمكن استبدال هذه الشهادة عند الطلب (الورقة النقدية) بجنيهات ذهبية تساوي القيمة المكتوبة فيها، وعليه فنشأة البنوك تجلت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع (النقود الثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة، وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول وفاءا لبعض الالتزامات، وبما أن أصحاب الودائع كانوا لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة، فكر الصيارفة في استثمارها من خلال إقراضها للمحتاجين مقابل فائدة

[1]- حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013 ص ص: 21- 22 .

معينة على الرغم بعلمهم أنهم مجبرون على إعادة الودائع لأصحابها، وعندما ازداد الطلب على القروض وجد الصاغة أنفسهم أمام إمكانية استخدام الأموال المودعة لديهم للأسباب الآتية [1]:

- ❖ المودع لا يهمه سوى الحصول على أمواله عند الطلب؛
- ❖ الفترات التي كان يغيبها كثير من المودعين تعتبر طويلة نسبيا؛
- ❖ احتمال عودة هؤلاء المودعين معا وسحبهم لأموالهم معا أمر مستحيل؛
- ❖ هناك من يودع يوميا فيعوض المسحوبات اليومية مما يحافظ على المستوى العام للودائع لدى الصائغ؛
- ❖ ازدياد المنافسة بين الصاغة مما أدى إلى دفع فوائد لأصحاب الودائع، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، كذلك تقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة؛

يعتبر تاريخيا بنك البندقية أول بنك تجاري مارس أعمال الصيرفة عام 1157 للميلاد وعرض الخدمات البنكية (كقبول الودائع، منح القروض، فتح حساب جاري) تبعه بنك جنوة (مصرف القديس جورج) عام 1407ميلاد ثم بنك نابولي الذي بدأ بنقل الأموال والمقاصة بين حسابات العملاء واعتمد التعامل بالصك كنوع من الأوراق المالية، و بعد تلك المرحلة توالى ظهور البنوك في دول أوروبا فظهر بنك أمستردام عام 1609ميلاد ومع استمرار عملية الإقراض والسماح لبعض العملاء بسحب مبالغ تجاوز أرصدتهم المودعة (السحب على المكشوف) بالإضافة إلى قيام بعض البنوك بإصدار الوصولات مقابل الودائع النقدية المستلمة ومع إمكانية تداول هذه الوصولات بين التجار لتسوية المعاملات والديون مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك، ومع تعدد جهات إصدار الوصولات التي أصبحت فيما بعد أساسا للنقود الورقية زادت المطالبة بإنشاء بنوك حكومية، وعليه تم إيقاف التعاملات بالإيصالات والشهادات النقدية لسببين رئيسيين أولهما تمثل في الإفراط في إصدار الشهادات

[1] حسين محمد سمحان، مرجع سابق،ص ص: 21- 22 .

بدون وجود غطاء نقدي لها من المعادن الثمينة، و السبب الثاني هو ظهور حالات تزوير كبيرة والتلاعب بقيمة تلك الشهادات [1].

ثانيا : تعريف البنوك التجارية

تتضارب العديد من التعاريف حول البنوك التجارية، نذكر منها :

يعرف البنك التجاري على أنه: "تلك المؤسسات التي تتيح خدمات متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرصاً عديدة للمقرضين من خلال تقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل"[2] .

ويعرف البنك التجاري بأنه: " ذلك البنك الذي يقوم بصفة معتادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب ولآجال محددة، ويزاول عمليات التمويل المحلي والدولي بما يتماشى مع أهداف خطة التنمية الاقتصادية للدولة و سياساتها الرامية إلى دعم الاقتصاد الوطني " [3].

وعرف أيضا بأنه: " نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح القروض، والبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيطا بين الأشخاص الذين لديهم أموال فائضة و الأشخاص الذين يحتاجون تلك الأموال" [4] .

كما يعرف بأنه "عبارة عن مشروعات استثمارية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة ،و ذلك بتقديم خدمات بنكية أو خلقها لنقود الودائع " [5].

ومن التعاريف السابقة يمكن توجيه تعريف شامل للبنوك التجارية على أنها:

مؤسسات مالية تجمع الأموال من المدخرين عبر الودائع و تقوم بتوجيهها نحو الأفراد و الشركات الذين يحتاجون للتمويل ،بهدف تحقيق أرباح مالية بأقل مخاطر ممكنة .

---

[1] - ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدري البارودي، **اقتصاد المعرفة: الأسس النظرية و التطبيق في المصارف التجارية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 141 .

[2]- احمد حداد، **النقود والمصاريف مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص114 .

[3] - عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية و الشرعية (النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي- البنوك الإسلامية)** ،دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر ، الإسكندرية، 2013 ،ص33 .

[4] - سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009، ص14 .

[5] - آسيا قاسمي، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2008، ص5 .

و تعمل البنوك التجارية كوسيط مالي بين أصحاب الفائض المالي و أولئك الذين يبحثون عن تمويل لمشاريعهم و احتياجاتهم الشخصية و التجارية .

المطلب الثاني: وظائف و أهداف البنوك التجارية .

تسعى البنوك التجارية عند ممارسة نشاطها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وتتضمن هذه الأهداف أداء عدة وظائف، و يركز هذا المطلب على استعراض وظائف و أهداف البنوك التجارية.

أولا: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف، بما فيها وظائف نقدية و وظائف غير النقدية، و التي يمكن تقسيمها إلى وظائف إلى تقليدية و حديثة .

1- الوظائف التقليدية.

تتمثل فيما يلي:

1-1- قبول الودائع: تعتبر من أهم وأقدم الوظائف التي تقبل الاحتفاظ بأموال الجمهور في شكل ودائع لفترات مختلفة قد تكون قصيرة كحالة الودائع الجارية أو طويلة كحالة الودائع الادخارية و التي تشكل الجزء الأكبر من موارد البنوك، خاصة ذات البعد النقدي منها وعلى هذه الودائع تتوقف الكثير من عملياتها مثل منح القروض، وإنشاء النقود.

1-2- منح القروض: من أهم الوظائف التي تضطلع بها البنوك بنوعيها هي منح القروض سواء للمؤسسات العمومية كانت أو الخاصة أو الحكومة أو العائلات وكذلك قطاع العالم الخارجي وتعتمد في أداء هذه الوظيفة بصفة أساسية على الودائع التي تحصل عليها من الغير[1].

2- الوظائف الحديثة.

تكتسي هذه الوظائف طابعا من التجديد، نظرا لاقتحام مجالات عديدة ومن هذه الوظائف نذكر:

2-1- خصم الأوراق التجارية (تحصيل الشيكات وكمبيالات) : وتتمثل أساسا في الكمبيالات التي تعتبر أداة هامة للائتمان التجاري و تؤدي إلى تنشيط و تسيير المعاملات، وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن، في حين أن المستفيد يحتاج إلى

[1] - طاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص ص: 13-14.

نقودها لمباشرة أعماله، فيتقدم بها لأحد البنوك التجارية التي تقوم بخصمها، أي تعطيه الخصم بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد عن المدة المتبقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية [1].

2-2- تقديم خدمات مالية عالمية: وذلك من خلال دخول البنوك التجارية في التجارة والتمويل الدولي فالبنك التجاري يضمن الشركات المستوردة حتى يتم الاستيراد وتسويق المنتجات، كما يمد البنك الشركات المتعددة الجنسيات بالقروض وتقديم النصيحة والتحليل الفني للأسواق، كما يقوم ببيع وشراء الأوراق المالية أو النقد الأجنبي لحساب العميل.

2-3- تقديم الخدمات الاستثمارية: هو التعهد بإصدار الأسهم وتصريفها للشركات المصدرة لها أو شرائها ثم إعادة بيعها بالإضافة إلى تقديم النصائح والمشورة بالنسبة للاستثمار في الأسواق.

2-4- إصدار خطابات الضمان: هو عبارة عن تعهد من البنك بقبول دفع مبلغ معين عند الطلب إلى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد.

2-5 تقديم وسائل للدفع أو شراء السلع والخدمات: مثل الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية، وتلعب البنوك التجارية دورا هام في خدمات الدفع حيث تمر الأموال من خلالها بحرية عبر المناطق الجغرافية المختلفة والحدود السياسية، كما أن النظام ككل يعتمد على ثقة الجمهور في قبول الشيكات
كوسيلة للدفع .[2]

ثانيا : أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في:[3]

1 - الربحية: من أهداف البنك التجاري تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق البنك الأرباح عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته بأقل ما يمكن، و تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض

[1] - محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية (البورصة و البنوك التجارية)** ،الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 1998، ص216.

[2] - فرحات غول: **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ،2017، ص ص: 59-60 .

[3] - أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف(مدخل تحليلي ونظري)** ، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص ص: 147-148 .

والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها البنك، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع.

2- السيولة: يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة الكافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لعملاء البنك، ويقصد بالسيولة هنا قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه نقدية إلى نقد وخلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحوبات عملائه وإلا فإن التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالبنك، وقد يؤدي ذلك إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم من البنك مما يؤدي إلى إفلاسه.

3- الأمان: هدف البنوك التجارية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين، ومع ذلك فإن صغر رأس مال البنك يعني أن حافة الأمان للمودعين تكون محدودة، أي خسائر يتعرض لها البنك قد تؤثر على أموال المودعين، لذلك تقوم البنوك التجارية بإدارة الموجودات والمطلوبات لتحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف رئيسية: زيادة ثروة الملاك، تحقيق الأمان للمودعين، وتحقيق الربحية، هذه الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات تمكن البنك من تحقيق أهدافه بكفاءة أكبر.

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية .

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو الآتي:

أولا: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

1- البنوك التجارية العامة:

يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان (قصير ومتوسط الأجل)، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية[1].

[1]- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2007، ص 32.

2- البنوك التجارية المحلية:

يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.[1]

ثانيا: من حيث حجم النشاط [2]

1-بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشات الكبرى.

2- بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشئات الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما يتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا : من حيث عدد الفروع. ونجد فيها:

1-البنوك ذات الفروع:

وهو أيضا ما يعرف بالبنوك العامة كونها تقوم بكافة الخدمات التقليدية للبنوك التجارية وأن هذه الخدمات المقدمة من طرف هذه الفروع تكون من مكان واحد كما يمكن أن تكون هذه الخدمات تختلف من فرع إلى آخر وتتم مراقبة هذه الفروع بواسطة المركز الرئيسي القائم عليها[3].

2-بنوك السلاسل:

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن

[1] - محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 32.

[2] - محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 29.

[3] - محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص54 .

بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق الأعمال بينها، ويقتصر وجود مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

3- بنوك المجموعات (القابضة):

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية[2].

4- البنوك المفردة:

يقصد بالبنوك المفردة تلك البنوك التجارية التي ليس لها فروع، وعادة ما تتصف هذه البنوك بصغر حجمها واقتصار نشاطها على توظيف الموارد المالية في أصول عالية السيولة، ومن تلك الأصول عالية السيولة الأوراق المالية، والأوراق التجارية المخصومة، وغيرها من الأصول القابلة للتحويل النقدي خلال فترة قصيرة وبدون خسائر رأسمالية كبيرة.

وتعتمد تلك البنوك في نشاطها المصرفي على وجود علاقات شخصية قوية تربط مسؤوليها بالعملاء. بمعنى أن البنوك المفردة تعول كثيرا على توظيف العلاقات العامة في استقطاب العملاء، بغرض تعويض
محدودية انتشارها الجغرافي في السوق المصرفي[3].

[1] - علا تعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص11.

[2] - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص76.

[3] - طارق طه، **إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007، ص161.

المبحث الثاني: مفاهيم حول القروض البنكية.

تبوأت البنوك التجارية مكانة بارزة في تلبية احتياجات التمويل للأفراد والمؤسسات، من خلال منح القروض التي تشكل نشاطها الأساسي. و يعد القرض أداة اقتصادية حساسة لأثرها على المؤسسات المالية والاقتصاد الوطني، ولذلك نتناول في هذا المبحث مفهوم القروض، خصائصها، وأهميتها، بالإضافة إلى استعراض أنواعها المتنوعة.

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية.

تنوعت و تعددت التعاريف المتعلقة بالقروض كما هو الحال مع الكثير من المفاهيم في المجالات الاقتصادية، الإدارية، و الاجتماعية، إلا أنها تنصب في معنى واحد.

أولا: تعريف القروض البنكية .

تشكل القروض البنكية أساساً حيويا وداعماً للبنية الاقتصادية في مختلف القطاعات، فتتمتع بمكانة مرموقة وحساسة تستحق كل اهتمام. في هذا السياق، تتبادل الأفكار والتحليلات بشكل مستمر، مما يوجب استكشاف بعض التعاريف المتعلقة بها لتعزيز فهمنا وتحسين استخدامنا لهذه الأداة الاقتصادية الرئيسية، و نتطرق إلى البعض منها :

- ❖ تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.[1]
- ❖ يعرف على أنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان الشخص طبيعيا أو اعتباريا بحيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها بالوفاء بالتزاماته نتيجة بما يتمتع به من سمعة طيبة واحترامه لتعهداته.[2]
- ❖ القروض هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء البنك ، وذلك بموجب إتفاق بين البنك والمقترض، والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل إحتياجاتهم في المدى القصير

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، سنة2000، ص103 .

[2] - صلاح إبراهيم شحاتة، **ضوابط منح الإئتمان المصرفي من منظور قانوني**، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص ص: 11-12.

والمتوسط والبعيد ، ويتم الإتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد والعمولات وعادة ما يتم سداد أصل القرض وفوائده إما على أقساط شهرية، أو ربع سنوية، أو نصف سنوية, أو سنوية، وقد يتم تسديد كامل قيمة القرض دفعة واحدة وذلك في تاريخ الاستحقاق .[1]

- ❖ هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناءا على طلبه سواء مباشرة أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ، أو إقراض العميل لأغراض إستثمارية .[2]

إذن يمكن القول من التعاريف السابقة أن القروض البنكية هي " خدمات مالية يقدمها البنك للأفراد و المؤسسات، حيث يقوم البنك بتزويد العميل بمبلغ من المال لفترة محددة مقابل التزام العميل بسداد هذا المبلغ مع الفوائد المتفق عليها، كما تعتبر القروض تسهيلات ائتمانية مباشرة يمنحها البنك لعملائه بناء على اتفاق بينهما، سواء لتمويل احتياجاتهم قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، أو لأغراض استثمارية بحيث يتم الاتفاق على طريقة سداد القرض و فوائده، و التي قد تكون على أقساط أو دفعة واحدة، و تعتبر القروض تعبيرا عن ثقة البنك بالعميل بناء على سمعته و قدرته على الوفاء بالتزاماته".

ثانيا: أهمية القروض البنكية.

يمكن حصر أهمية القروض البنكية فيما يلي[3]:

- ❖ تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته ، إذ تمثل الجانب الأكبر من إستخداماته؛
- ❖ إن إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد و العمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم فوري ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة إحتياجات السحب من العملاء؛

---

[1] - خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية**، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص186.

[2] - شاكر القزويني وأخرون، **القروض المصرفية و معايير منحها**، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد 11، يونيو2011، ص ص:2-3.

[3] - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد و المصرفي**، منشورات الحلي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003،ص ص: 83،84.

- ❖ تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الإئتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول؛
- ❖ إن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة؛

كما هناك أهمية إضافية :

- ❖ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الإقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية؛
- ❖ يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر فهو بذلك واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع؛
- ❖ تلعب دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، التي تساعد بدورها على استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة؛

ثالثا: خصائص القروض البنكية.

تتميز القروض البنكية بالخصائص التالية[1]:

1- المبلغ: يتمثل في قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

2- المدة: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاث أقسام:

- ❖ المدة القصيرة: تكون أقل من سنتين حسب القانون الجزائري؛
- ❖ المدة المتوسطة: تتراوح بين سنتين وسبع سنوات؛
- ❖ المدة الطويلة: تتراوح ما بين سبع سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر؛

[1] - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 22.

3- سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة.

المطلب الثاني: أنواع ووظائف القروض البنكية .

تلعب القروض دورا حيويا في تمويل الأفراد والمؤسسات، حيث تتنوع وفق احتياجاتهم المختلفة، كما يكون لكل قرض وظيفة خاصة و محددة التي يلبيها سواء كانت لأغراض شخصية أو استثمارية. سنتناول في هذا السياق أنواع، و وظائف القروض البنكية.

أولا: أنواع القروض البنكية.

على الرغم من أن القروض تتسم بالمرونة و بتنوع كبير فقد تم تصنيفها كالآتي:

1- من حيث المدة: تقسم حسب هذا المعيار إلى:[1]

1-1- قروض قصيرة الأجل: تبلغ مدتها عادة أقل من سنة وتستخدم في تمويل الأنشطة التجارية للمؤسسات، وتمنح هذه القروض عادة من مدخرات و ودائع العملاء ونظرا لقصر آجال استحقاقها فإن أسعار الفائدة تتسم عادة بالانخفاض.

1-2- قروض متوسطة الأجل: هي التي تمتد آجالها إلى 5 سنوات وتوجه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية.

1-3- قروض طويلة الأجل: هي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات وهي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

2-من حيث الضمان: وتنقسم إلى:[2]

2-1- قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي فهي تنقسم إلى:

أ- قروض بضمان شخصي: هذه القروض تمنح دون ضمان عيني بل يعتمد البنك في منحها على مكانة المركز المالي للعميل.

ب- قروض بضمان عيني: وهذه القروض يمكن أن تكون بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقروض أو قروض بضمان أوراق مالية (أسهم وسندات)، ويشترط في الأوراق

[1] - مدحت صادق، **أدوات و تقنيات مصرفية**، دار غريب للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص259.

[2] - عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي للمبادئ**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2003، ص116.

المالية أن تكون جيدة وسهلة التداول ويمكن أن تكون القروض بضمان كمبيالات أو وثائق التأمين أو قروض بضمان الودائع لأجل كشراء الإيداع والاستثمار.

2-2- قروض غير مضمونة: هذه القروض لا يقدم المقترض مقابلها أي ضمانات ويكتفي فيها بالوعد بالدفع فقط، ويمنح هذا النوع من القرض بعد التحقيق من المركز الائتماني للعميل وعن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد وهذا يتطلب تحليل القوائم المالية.

3-من حيث الغرض: وتنقسم إلى:[1]

3-1- قروض استهلاكية: وهي القروض التي تمنح لفئات معينة في المجتمع بغرض الحصول على سلع استهلاك الشخص أو لمقابلة نفقات معينة ليس في مقدور المقترض سدادها من دخله الحالي ومن أمثلة هذا النوع من القروض تلك التي تمنح لموظفي الحكومة والقطاع العام.

3-2- قروض تجارية: وهي التي تقوم البنوك التجارية بمنحها بغرض تمويل النشاط التجاري لفئات التجار بغرض مساعدتهم في شراء السلع للمتاجرة فيها، ويندرج تحت هذا النوع القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى البنك والتي تمنح لتمويل المحاصيل الزراعية، وتتميز هذه القروض بقصر أجلها عادة وارتباطها ببعضها وخاصة الزراعة الموسمية.

3-3- قروض إنتاجية: وهي التي تمنح بهدف تمويل وتكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في تنظيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق شراء معدات الصنع والمواد اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل وتكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.

4-من حيث الاستخدام: وتنقسم إلى :[2]

4-1- قروض لتمويل نشاط الاستثمار: توجه هذه القروض لتمويل عمليات تفوق مدتها سنتين كشراء الآلات والمعدات ... إلخ، وتلجأ لها المؤسسة نتيجة صعوبات تجدها في تمويل هذه العمليات ذات الحجم الكبير وتهدف هذه القروض لتمويل بعض العمليات كشراء الأراضي، بناء المصانع، وانتقاء الآلات وكل الدراسات والمصاريف التي تسبق الشروع في

[1] - خالد أمين عبد الله إسماعيل، إبراهيم الطرد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص2.

[2] -عبد المعطي رضا محفوظ، أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص213.

دورة الاستغلال وقد يأتي أحيانا لإعادة إنشاء رأس مال العامل تكون مبالغ هذا القرض كبيرة قد تشترك عدة بنوك في منحه للتقليل من المخاطر تتراوح مدته بين قصيرة وطويلة الأجل.

4-2- قروض لتمويل نشاط الاستغلال: وهي القروض التي يستفيد منها الزبائن لتمويل دورة الاستغلال في حساباتهم كشراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج أو تمويل مصاريف التسويق أو غير ذلك.

ثانيا: وظائف القروض البنكية.

هناك عدة وظائف نذكر منها:[1]

1- وظيفة تمويل الإنتاج:

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب قدرا ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من الصعب توفير هذا القدر الكامل من الإدخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة، لذا فإن اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على التمويل الذي يحتاجونه عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد.

كما أن المؤسسة البنكية تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني وتسريعها وزيادة حجمها.

2-وظيفة تمويل الاستهلاك:

تتركز وظيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية...، وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا.و هنا تجتمع الحاجة إلى السلعة والرغبة في شرائها، كما أنه لابد من وجود القدرة المالية لدى المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء.

ويأتي هنا دور القرض لزيادة القدرة المالية للمستهلك، أي وقت شراء السلعة، ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة إلى الفوائد على الأقساط.

[1] - زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، دار المنيرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1996، ص 69.

3-وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم، تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع من اجمالي مكونات عرض النقود، يعني استخدام القروض استخداما واسعا في تسوية المبادلات وتبرئة الذمم بين الأطراف المختلفة.

و يمكن ملاحظة مثل هذا النوع من التعامل في استخدام النقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات التي تعد وسيلة للدفع أو وسيطا للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة، وهذا ما يساعد البنوك التجارية كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها.

المطلب الثالث: مفهوم، مكونات وأهداف سياسة الإقراض.

سياسة الإقراض هي المرشد الأساسي الذي تعتمده البنوك عندما يتعلق الأمر بمنح القروض. سنتناول في هذا السياق مفهومها، مكوناتها، وأهدافها.

أولا – مفهوم السياسة الإقراضية:

إن سياسة الإقراض يقصد بها مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، ويسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الإقراض ويلتزم بها المتقدمون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.[1]

ويمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومعلن عنها لجميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.[2]

---

[1]- عبد الرزاق بن الحبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص76.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص118.

كما يمكن تعريف السياسة الإقراضية على أنها: عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض، كتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ.[1]

ثانيا- مكونات سياسة الإقراض:

سياسة الإقراض، بالرغم من تباينها من بنك إلى آخر، تتفق عموما في هيكلها و مكوناتها، حيث يمكن تلخيص مكونات سياسة الإقراض كما يلي:

1- حجم الأموال المتاحة للإقراض:

عادة ما تنص سياسة الإقراض على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة، التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد ، وتتوقف النسبة المقررة على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك، على أن يلاحظ في هذا الصدد انه على الرغم من تصنيف الودائع الجارية على أنها ودائع تحت الطلب أي يمكن سحبها في أي وقت، فإن هناك جزء كبير من الثبات والاستقرار شأنه في ذلك شأن الودائع لأجل وودائع التوفير.

ومن المتوقع أن يسترشد القائمون على التنفيذ بالنسبة المقررة للإقراض، ففي فترات الرواج ينبغي عليهم تحقيق تلك النسبة دون حدوث تجاوز يكون من شانه أن يضعف مركز البنك من حيث السيولة.

وفي فترات الكساد يتوقع انخفاض النسبة الفعلية للإقراض عن النسبة المقررة، وذلك في حدود ما هو سائد بين البنوك المنافسة المماثلة من حيث الحجم[2].

2- مستويات اتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات الاقتراض، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال عاجلة. وحتى

[1] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم و إدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص129.
[2] - منير إبراهيم الهندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، مصر، 1999، ص144.

يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري، هذا وقد تنص سياسة الإقراض على معاملة القروض التي يتقدم بها كبار المساهمين وكبار المودعين معاملة خاصة، وذلك بأن تحول تلك الطلبات إلى مدير إدارة الإقراض أو إلى لجنة عليا مختصة بصرف النظر عن قيمة القرض المطلوب.

3- شروط الإقراض:

ينبغي أن تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى ما إذا كان من الممكن إتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تفوق فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص عليه.

والذي عادة ما يتمثل في نسبة مئوية معينة من رأس مال البنك بما في ذلك الاحتياطي المتجمع، كذلك ينبغي أن تنص السياسة على حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض التي يقدمها البنك وما إذا كان من الممكن إتباع إستراتيجية الالتزام بمعدل فائدة ثابت طوال فترة القرض.

وعادة ما تنص السياسة كذلك على الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهونات كضمان للقرض، وأنواع الأصول التي يمكن قبولها ونسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتغير، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون[1].

4- متابعة القروض:

كذلك قد تنص سياسة الإقراض على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها، لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد مستحقات البنك في المواعيد المحددة، هذا وقد تنص السياسة على حد أقصى للتأخير الذي ينبغي أن تتخذ بعده إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات البنك.

[1] - نفس المرجع، ص146.

5- ملفات القرض:

قد تنص سياسة الإقراض على تخصيص ملف لكل قرض يتضمن طلب الاقتراض، والقوائم المالية عن السنة الحالية وعن سنوات سابقة، وأي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل، وينبغي أن يتضمن الملف كذلك سجل تاريخي عن مدى التزام العميل بالاتفاق مع البنك، والأرباح التي حققها البنك من القروض التي سبق للعميل الحصول عليها.

6-تشكيلة القروض:

لابد أن تحتوي سياسة الإقراض على بعض المعلومات عن تشكيلة القروض التي يمكن أن يقدمها البنك وحجم كل نوع من هذه التشكيلة، وتحديد تشكيلة القروض تتم في ضوء حجم الطلب على الاقتراض في المجتمع وكذلك حجم البنك وخبرة إدارته فإذا كان المجتمع صناعي مثلا، فتشكيلة القروض ستكون موجهة بدرجة كبيرة إلى الإقراض للشركة الصناعية وأصحاب المصانع ومؤسسات الأعمال التي تخدم هذه الصناعات.

كما أن القيود التي تفرض على البنوك بشأن الحد الأقصى للقرض الذي يمنح للعميل الواحد يمكن أن تؤثر على تشكيلة القروض، وأيضا على نمو الإقراض طويل الأجل بالنسبة لهذه البنوك[1].

7-تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح القرض لأن البنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان[2].

8-إطار أو هيكلة القروض:

يجب أن تتضمن سياسة الإقراض أبعاد أخرى مثل المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات وأنواعها وشروطها والعلاقة التنظيمية بين العميل والبنك والاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض التي توجد خارج الميزانية، فهذه الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل القروض

[1] - محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسة المالية (البورصة و البنوك التجارية)**، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص270.

[2] - رضا رشدي عبد المعطي، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص220.

في المستقبل يحصل منها البنك على رسوم بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

9-تحديد تكاليف القروض:

يجب أن تتضمن سياسة الإقراض معلومات عن التكاليف التي سيتحملها العميل سواء بالنسبة لمعدلات الفائدة والرسوم التي تدفع على التزامات القروض المستقبلية بالإضافة إلى أنه يجب تقدير مخاطر الإقراض أو عدم السداد وتأثيرها على معدل الفائدة، كما يجب على البنك أن يحدد في سياسة الإقراض معدل الفائدة على القروض التي سيستخدمها، فإذا كان البنك يرغب في المعدل المتغير فيجب أن يحدد ما هو المعدل الذي يقوم عليه معدل فائدة القرض، فقد يتم ربط معدل الفائدة بالمعدل الذي يدفع على نوع معين من الودائع أو أنواع من الأوراق المالية الحكومية، فمن المتوقع أن تكون القروض قصيرة الأجل ذات معدلات ثابتة أما القروض طويلة الأجل فمن المحتمل أن تكون ذات معدلات متغيرة وذلك لتفادي مخاطر التغيير في أسعار الفائدة، وإن كان تحديد نوع المعدل الثابت أو المتغير يعتمد على عوامل أخرى غير آجال الاستحقاق مثل حجم الطلب على القروض.

ثالثا: أهداف السياسة الإقراضية:

تعمل السياسة الإقراضية على تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في: [1]

- ❖ منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه؛
- ❖ ترشيد القرار الإقراضي في البنك بتحديد المجالات التي يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة القرض الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين؛
- ❖ ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح ومن ثم استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها؛
- ❖ التوافق مع الاتجاه العام لأهداف السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة، من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها؛

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص146.

المبحث الثالث: تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية.

إن البنوك تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر التي تختلف في درجة خطورتها، مما يتطلب تقييما دقيقا و إدارة فعالة لهذه المخاطر لضمان تحقيق عوائد مرضية، و تكمن أهمية إدارة مخاطر القروض في التأكد من قدرة المقترض على السداد في المواعيد المحددة، لذلك تولي البنوك اهتماما بتحديد حجم و طبيعة هذه المخاطر عند وضع شروط الإقراض، كما تستثمر البنوك في تطوير معايير و إجراءات مدروسة لمنح القروض بهدف تقليل المخاطر و تحقيق أقصى قدر من الفائدة للبنك و العميل.

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار الإقراضي.

لتقديم تعريف لعملية اتخاذ قرار الإقراض لابد من تعريف كل من القرار وعملية اتخاذ القرار.

يعرف القرار بأنه " الحسم أو الفصل في نزاع من خلال إصدار حكم عن موضوع أو الوصول إلى نتيجة معينة تفيد الدراسة والتحليل" .[1]

أما عملية اتخاذ القرار فهي " عبارة عن مراحل اتخاذ القرار ابتداء بمرحلة تحديد المشكلة موضوع القرار وانتهائها باختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف المطلوب تحقيقه، ويرى الباحثون أن عملية اتخاذ القرار هي عملية المفاضلة لاختيار البديل الأفضل وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدى ثم اختيار البديل الأفضل والمناسب في ظل ظروف إمكانية متخذ القرار".[2]

وتتطلب عملية اتخاذ القرار الإقراضي دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن أن تؤثر على هيكل رأس المال، لذا لابد أن يقوم موظف الإقراض بدراسة الملف الإقراضي للعملاء من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل وبذلك يستطيع الموازنة بين العائد والمخاطرة والتكلفة المحتملة للقرض المطلوب والوقوف على مدى مطابقة هذه الحالة مع السياسة الإقراضية للبنك من عدمها.

---

[1]- حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص99.

[2] - ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص ص: 111-112.

المطلب الثاني: معايير وإجراءات منح القروض البنكية.

لكي يقدم البنك قروض أقل عرضة للمخاطر عليه الاعتماد على عدة معايير و إجراءات لعملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية.

أولا: معايير منح القروض البنكية.

عملية منح القروض تمثل أحد أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك، وتقبل المخاطر الائتمانية كوظيفة أساسية يجب أن تولي لها البنوك اهتماما كبيرا، حيث تعتمد على عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد شروطه وهي:[1]

1- الشخصية:

وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته، وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح الائتمان ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها والموردون الذين يقومون بالتوريد إليه ونشرة الغرفة التجارية التي تصدر شهريا متضمنة أسماء التجار الذين أجريت ضدهم قائمة عدم الدفع وشهادة من المحكمة التجارية التي يقع نشاط العميل في دائرتها وتثبت عدم التوقيع عليه خلال العام، بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية.

2- المقدرة على الدفع:

تعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة، بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له وبالتالي سداد الديون في مواعيدها، ويعتبر هذا العامل من أهم الأعمال الفنية للباحث عن القروض والتي تعتمد على خبرته والأساليب التي تستعملها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى مقدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلع وتنوع منتجاته ومدى مقدرته في المحافظة على رأس المال.

[1]- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص272.

3- رأس المال:

من العناصر الأساسية لتحديد درجة المخاطرة للبنوك التجارية عند منحها للقروض وهو رأس المال أي ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يمتلكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير، ويقصد برأس المال كل الموجودات المنقولة وغير منقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي منعته ولهذا يسمى هذا الجزء من المخاطرة بمخاطر الملكية وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، وكلما زاد رأس المال كلما انخفضت المخاطرة لدى البنك، والعكس صحيح إذ أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية كما يعتبر الضمان الإضافي في حالة عدم قدرته على سداد القرض.

4-الضمان:

يقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة، والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض، إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان بل ممكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص أخر وفقا على أن يكون ضمانا للقرض ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناتها فهناك قروض بضمان البضائع أو بضمان أوراق مالية وقروض بضمان المحاصيل الزراعية أو بضمان رهن عقاري أو بضمان شخصي أو بدون ضمان.

5- الظروف:

على الرغم من أن الكثير من المهتمين يشير إلا أن الظروف يقصد بها الظروف الاقتصادية إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر، فيتوسع ليشمل الظروف البيئية التي يعمل بها الفرد أو المؤسسة والتغيرات في حالة المنافسة وتكنولوجيا الطلب على السلع وظروف التوزيع، ويبقى هذا العامل محدود الأهمية من وجهة نظر تحليل المخاطر البنكية[1].

[1] - سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص144.

ثانيا: إجراءات منح القروض البنكية.

قبل أن يشرع البنك في منح العميل القرض المطلوب، يقوم البنك بسلسلة من الإجراءات ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:[1]

1- دراسة طلب القرض:

عندما يقوم طالب القرض بتعبئة طلب الإقراض وفقا للنموذج المعد من قبل البنك فإنه يتولى تقديمه إلى قسم القروض لدراسته خاصة من حيث الهدف وهو أمر مهم بالنسبة للبنك أو بالنسبة للقائمين على منح القروض على وجه الخصوص، حيث يمثل الجانب الأكبر متطلبات الإقراض في القروض طويلة الأجل، وكما يتم دراسة الطلب على القروض لمواجهة خسائر يتعرض لها طالب القرض وكذلك الدراسة من حيث الفترة إذ يجب تحديد مدة القرض بدقة لمعرفة أجال استحقاقه.

2- تحليل المركز المالي:

من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي لطالب القرض بدراسة و تحليل بعض النسب نذكر منها نسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية.

3- الاستفسار عن مقدم الطلب:

حيث يتم الاستفسار عن السمعة في هذا الشأن، إذ يأخذ البنك عند قيامه بالاستفسار عن طالب القرض محددين أساسيين هما الوقت المستغرق في البحث والحصول على المعلومات وتكلفة ذلك البحث و يجب أن يحصل على أكبر قدر ممكن من المعلومات في أقصر فترة ممكنة وبأقل تكلفة، وحتى لا يضيع على نفسه فرصة توظيف أمواله في نواحي أخرى قد تكون غالبا مربحة.

4- التفاوض مع طالب القرض:[2]

بعد دراسة المعلومات المجمعة على طبيعة القرض وطالب القرض يقوم البنك بالتفاوض مع طالب القرض على شروط العقد المتمثلة في مبلغ القرض ويكون محددا ومتناسبا مع الاحتياجات الفعلية لطالب القرض بحسب حجم المشروع، ومدة القرض يجب

[1] - أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص186.

[2] - هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص219.

تحديدها بدقة لمعرفة آجال استحقاقه ومعدل الفائدة وكذلك طريقة التسديد إما دفعة واحدة أو على دفعات لهدف من القرض.

5- طلب الضمان:

يطلب البنك من طالب القرض تقديم ضمانات ومستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، حيث يعتبره تأمينا له ضد خطر عمله و يساعده على أخذ حقه عندما يعجز طالب القرض على السداد في موعد الاستحقاق وذلك بالتصرف بالضمانات.

6- توقيع عقد القرض:

إذا اتفق الطرفان فإنهما يوقعان عقدا بينهما يستوفي فيه كافة الشروط.

7- سداد القرض ومتابعته:

يحصل البنك على مستحقاته وفقا لجداول السداد المبينة في عقد القرض الموقع بينه وبين طالب القرض ويسدد أي قرض بطريقتين هما:[1]

- ❖ تسديد الفوائد دفعة واحدة في نهاية الأجل المتفق عليه و يتناسب مع القروض قصيرة الأجل؛
- ❖ تسديد على أقساط شهرية سنوية أو نصف سنوية .... الخ؛

المطلب الثالث: المخاطر الائتمانية وطرق الوقاية منها.

في مجال العمل المصرفي تظل المخاطرة جوهرية، ومن بينها مخاطر تقديم القروض، حيث يعاني البنك من عدم اليقين بخصوص قدرة العميل على سداد المبالغ المستحقة للقرض مع الفوائد في الموعد المحدد للاستحقاق.

أولا: تعريف المخاطر.

يمكن تعريف المخاطر على أنها:

"حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة، أما مخاطر القروض البنكية فهي متعددة، إلا أنها تتفق على أن المخطر ملازم للعمل البنكي

[1] - عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 178.

وان حدته وقوة تأثيره تختلف من بنك لآخر حسب قدرته على التنبؤات والإجراءات الوقائية وأساليب المواجهة في الوقت المناسب".[1]

ثانيا: أسباب حدوث المخاطر البنكية.

ويعود حدوث المخاطر البنكية إلى عدة أسباب منها:[2]

1- إفراط العميل في تمويل نشاطاته:

تحدث هذه الحالة عندما يزيد المقترض في موارده زيادة مفرطة، ويحاول أن يدعم الكثير من العمل بالقليل من التمويل الرأسمالي، ويتمثل هذا الإفراط في زيادة الاعتماد على الائتمان الايجاري والقرض البنكي، بهدف الزيادة السريعة في مستويات المخزون وحسابات المدينين التي لم تسدد بعد، فالعميل الذي يعتمد بشكل متزايد على القروض، سيعاني في النهاية من أزمة تدفق نقدي، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى عدم تسديد المستحقات اتجاه البنك.

2- الإهمال من طرف البنك:

ويعني فقدان أو قلة المتابعة الجيدة من جانب البنك للمشروع الممول، وعدم وجود بيانات دورية على سير أوضاعه، فالبعض من المسؤولين في البنوك يعتقدون أن مسؤولية البنك تنتهي عند منح القرض للعميل طبقا للأصول والقواعد المصرفية، وينتظرون حلول أجل الدين لمطالبة العميل بالسداد.

3- ضعف تسيير النشاط من طرف العميل:

ويقصد بها فقدان القدرة الإدارية والمالية والفنية على إدارة العمل، كحدوث اختلاسات أو تضخم للمصروفات على نحو يؤثر على الارباح، و كذلك وقوع أخطاء فنية في التنفيذ أو التأثير فيه مما يؤدي إلى سحب المشروع، أو هبوط مستوى جودة المنتج وسوء تصريفه.

4- شخصية العميل :

رغم الدراسة التي يقوم بها البنك لهذا العنصر، والذي يتمثل في كل من التكوين الشخصي، الأخلاق، الوضع الاجتماعي، ومدى استعداد العميل للوفاء بالتزاماته، إلا انه قد

[1] - طارق عبد العال حماد، **تقييم اداء البنوك التجارية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص17.

[2] - فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2000، ص33.

يقع في خطر عدم التسديد من خلال عدم قدرته على اكتشاف نية العميل الحقيقية، فهناك من العملاء من يصطنع شخصيته بغية الحصول على القرض، وبمجرد استلامه يتهاون في تسديده.

5- تدخل الدولة :

يؤثر تدخل الدولة المفاجئ على العميل ونشاطه ويحد من إيراداته المتوقعة، كرفع الدعم المقرر على السلعة التي يباشر فيها العميل نشاطه التجاري، أو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية أو تخفيض هامش الربح المقرر.

6- التسرع والمنافسة من قبل البنك:

يمكن إن يتخذ البنك قرارا عشوائيا خاطئا، بسبب المنافسة مع البنوك الأخرى، من أجل الحصول على أكبر عدد من الزبائن، وبالتالي الحصول على أقصى ربح ممكن.

7- الظروف الاقتصادية:

إن الطلب على الائتمان المصرفي يتوقف على الحالة الاقتصادية المحيطة بالبنك والعميل، إذ يتوقف الائتمان المصرفي على هيكل الودائع المصرفية والطلب على السلع والخدمات التي يبيعها العميل المقترض، فالكساد والركود والانتعاش والنمو تؤثر على دورة حياة الائتمان المصرفي الجديدة، و إن البنوك من أكثر المنظمات تأثرا وحساسية بالظروف الاقتصادية، فهي مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي.

ثالثا: طرق الوقاية من المخاطر الائتمانية.

في حالة لم يسير البنك مخاطره بشكل محكم خلال ممارسته لعملية منح القروض، فانه سيواجه مخاطر تختلف حدتها حسب قيمة التمويل الذي قدمه، ومن أجل التقليل من حدة هذه المخاطر فانه يستعين بالطرق الآتية:[1]:

1- السير الذاتي للحوادث:

يتمثل في إجراءات التذكير التي لها أهداف مختلفة، يستعمل من طرف المؤسسات التي تعرضت لتأخيرات في الدفع من طرف الزبائن وهذا بإرسال رسالة تذكير للزبون، وهذا قبل وصول وقت الاستحقاق للتذكير بان هناك فاتورة دفع بتاريخ الاستحقاق بين المصدر الواعد والتعليمات الموجودة.

[1] - الراوي خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 120-121.

2- وضع وكالات التامين على مخطر القرض:

وهذا من خلال[1]:

2-1- الاحتفاظ بحقوق المؤمن عليه (حمايته):

يجب إعلان شركة التامين من طرف المصدر في حالة التأخر في دفع أو انهيار مكانة المشتري، فإذا كان هناك تأخير في الدفع بثلاثين (30) يوما، يتوجب إيقاف جميع عمليات إرسال البضائع، وذلك لضمان حماية حقوق المصدر.

2-2- طلب التدخل:

بواسطة هذه الوسيلة يطلب المصدر من شركة التأمين التدخل إلى جانب المشتري، فمن الممكن إرسال رسالة تذكير لاستلام المبلغ المستحق، مع التأكيد على أهمية تاريخ الملف كنقطة انطلاق و تحديد الجداول الزمنية في حالة طلب التدخل من طرف المصدر، و يتعين عليه تقديم جميع المستندات ذات الصلة بالعملية.

2-3- متابعة الملف:

عند ظهور خطر تأخير الدفع، على المصدر المؤمن تحضير المحجوزات والمخزونات اللازمة. عند وصول تاريخ الاستحقاق فان المؤمن يتقرب من شركة التأمين لمتابعة عملية التسديد، وهذا لا يمنع المصدر من معرفة وضعية زبونه يوميا. و رغم دفع التعويض أو الدفع الكامل للمبلغ المستحق لا يمكن قفل القضية، لان الفوائد التي تتحصل عليها شركة التأمين تقسم مع المصدر بالنظر إلى قيمة المبلغ المستحق وقيمة المبلغ المعوض.

3- التقليل من المخاطر عن طريق التقسيم:

يمثل تقسيم المخاطر أحد المبادئ الأساسية في توزيع القروض المصرفية فيقلل البنك من المخاطر بتوزيع أو تقسيم تمويله على أكبر عدد ممكن من المؤسسات طالبة القرض، وبذلك زيادة عدد الزبائن المحتملين وزيادة حجم القروض المحتمل توزيعها.

4- التقليل من المخاطر عن طريق المراقبة من طرف اللجنة:

تنشأ على مستوى البنك المركزي لجنة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، تتكون من قاضي المحكمة العليا ويترأس اللجنة محافظ بنك الجزائر، ويختاران حسب كفاءتهما البنكية والقانونية، و تضمن الأمر 11 – 3 في أوت

[1] - الراوي خالد وهيب، مرجع سابق، ص ص: 120-121.

2003 المتعلق بالنقد والقرض التعليمات القانونية، و التي من بينها تحديد المقاييس والنسب المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها والسيولة والقدرة على الوفاء.

5- احترام الحيطة والحذر:

يفرضها البنك المركزي ويجب على البنوك التجارية احترامها وفق التعليمة رقم 94-74 في 24 نوفمبر 1994، تهدف إلى عقلانية تسيير البنوك والمؤسسات المالية بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة وترتيب الحقوق حسب درجة خطورتها، وتكوين المؤونات وإدماج الديون التي لم تسدد بعد والتي تغطيتها مضمونة أيضا.[1]

[1] - الراوي خالد وهيب، مرجع سابق، ص ص: 120-121.

خلاصة الفصل:

بناءً على ما سبق من المعلومات حول دور البنوك التجارية وعمليات القروض، يمكن القول أن البنوك التجارية تعتبر قلب النظام المالي، فهي تقبل الودائع وتقدم القروض كنشاط أساسي لها. في ظل العصر الحديث، أصبحت هذه الخدمات لا غنى عنها، فهي تمثل ضرورة لاستدامة الأعمال والاقتصاد.

تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق المزيد من الأرباح، والتي تعتمد بشكل كبير على استثمار أموالها في صورة قروض. ولكن، يتحمل هذه العمليات مخاطر، فقد تتعرض البنوك لصعوبات في استرداد الأموال المقرضة، مما يتطلب وضع إجراءات وقائية لتقليل هذه المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها في عملية الإقراض.

و انطلاقا من هذه الفكرة الأخيرة، تلجأ البنوك إلى إيجاد وسيلة جوهرية تعتمد عليها لتقدير مخاطر عدم السداد و اتخاذ قرار منح القروض وذلك باستعمال التحليل المالي، و سنستكشف هذا التحليل بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: التحليل المالي و اتخاذ قرار منح القروض لدى البنك

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

المبحث الثالث: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض

تمهيد

ازدادت أهمية التحليل المالي في ظل توسع نطاق الأنشطة التجارية، مما أدى إلى تعزيز دوره في توجيه التفسيرات وصياغة التوصيات للمستفيدين لاتخاذ قرارات مدروسة في بيئة تنافسية متنامية وغير متوقعة و يعد التحليل المالي أداة أساسية لاتخاذ القرارات المالية بشكل فعّال، سواء كان هذا القرار متعلقًا بالإدارة المالية أو أي جهة ذات مصلحة أخرى، كما تتجاوز أهمية التحليل المالي إدارة المؤسسة بحد ذاتها، إذ تمتد لتشمل المساهمين والدائنين، الذين يحتاجون إلى معرفة دقيقة بوضعية المؤسسة المالية واستقرارها من أجل عدم الوقوع في حالات العسر و ما ينجر عنها من نتائج سلبية، وهو ما يتطلب استخدام أدوات تحليلية مناسبة بواسطة محللين ذوي كفاءة يستطيعون التفاعل مع البيانات المتاحة وفهم ترابطها وأهميتها المتناسبة.

و سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى التحليل المالي و اتخاذ قرار منح القروض لدى البنك، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- ❖ المبحث الأول : ماهية التحليل المالي؛
- ❖ المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي؛
- ❖ المبحث الثالث : مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض؛

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يحظى التحليل المالي بمكانة بارزة كوسيلة أساسية يعتمد عليها الفاعلون في المؤسسات وأصحاب المصلحة، حيث يُستخدم لتقدير الوضع المالي للمؤسسة من خلال تبني أساليب تحليلية تهدف بشكل عام إلى استكشاف وفحص السياسات المالية وتفسيرها. و في هذا المبحث سنتناول نشأة ومفهوم التحليل المالي، مع التركيز على تحديد أنواعه وأهدافه، بالإضافة إلى استعراض مراحل تطوره والبيئة التي يُطبق فيها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي.

يعد التحليل المالي من أبرز المواضيع الإدارية و المالية للمؤسسة، حيث تهدف إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، كما اكتسب مزيدا من الأهمية لدى العديد من مستخدميه لما يوفره من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم المالية.

أولا: نشأة التحليل المالي.

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19 م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسبة المالية التي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قبل منحها القروض، إضافة الى أن الأرضية الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1992-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات، و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية الشركات حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد، وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة الى مساهمة الادخار العمومي.[1]

[1] - ناصر داودي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، الجزء الأول، 1998، ص13.

كما ان تزايد حجم العمليات المالية، وتحسين نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، و أدى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة من الإنتاج والإنتاجية.

ثانيا: أسباب نشأته.

هناك عدة عوامل عجلت لظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقديم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيص هذه الأخيرة في:

1-الثورة الصناعية وظهور المؤسسات الكبيرة:

أدت الثورة الصناعية إلى ظهور عمليات الإنتاج الكبيرة، مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة خاصة منها شركات المساهمة، والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة والملاك والمساهمين.

2-التدخل الحكومي في كيفية إنتاج القوائم المالية:

رغبة من الحكومات في توفير قدر من الأمان للمستثمرين، قامت بوضع قوانين أو التشريعات التي تقضي بضرورة أن تقوم المؤسسات بتبويب قوائمها المالية وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.

3-الفساد الكبير:

ساد الفساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

4- ظهور الائتمان كمصدر للتمويل:

حيث أن شركات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه. بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

5- ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية:

إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم المؤسسات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض وبشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.[1]

[1] - سالم مؤيد سعيد، **نظرية المنظمة**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2003، ص36.

ثالثا: مفهوم التحليل المالي.

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الاستفادة منها في منح القروض ويعرف كالآتي:

- ❖ يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل. [1]
- ❖ كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات أو تساعد أيضا في تقييم أداء المنشاة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل.[2]
- ❖ التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى حتى يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشاة بقصد اتخاذ القرارات. [3]

يمكن القول أن التحليل المالي يمثل إجراءً تحليليًا يهدف إلى معالجة البيانات المالية بغرض الحصول على معلومات ذات قيمة، والتي يمكن استخدامها في صنع القرارات وتقييم الأداء في سياق المؤسسات الاقتصادية.

---

[1] - عبد الحليم كراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص157.

[2] - هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص157.

[3] - محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص2.

وبالتالي، يمكننا التعبير بأن التحليل المالي يشكل عملية تحويل البيانات والأرقام الكبيرة إلى مجموعة أصغر من المعلومات القيمة، مما يسهل تشخيص نقاط القوة والضعف، وتحديد أسبابها، وتحديد التحديات والتهديدات التي تواجه المؤسسات.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف التحليل المالي.

يساهم التحليل المالي في تحقيق أهداف متعددة، حيث تتنوع أصنافه وفقا للزوايا التي يتم النظر من خلالها.

في هذا السياق سنتناول أنواع وأهداف التحليل المالي.

أولا: أنواع التحليل المالي.

للتحليل المالي عدة أنواع تكمل بعضها البعض، وهي ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن هذه الأسس ما يلي:

1- من حيث الجهة القائمة بعملية التحليل المالي:

ويقسم التحليل المالي وفق هذا الأساس إلى نوعين:

1-1- التحليل داخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهات من داخل المؤسسة استجابة لانشغالات داخلية، وما يميز هذا التحليل كونه أكثر دقة من التحليل الخارجي، باعتبار المحلل الداخلي يلقى كل الامتيازات من توفير للمعلومات، إضافة إلى معرفته الجيدة بوضعية المؤسسة.[1]

1-2- التحليل الخارجي: وهو التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، لخدمة أغراض هذه الجهات وترشيد قراراتها كالمستثمرين، البنوك ... إلخ، ولكن في أغلب الأحيان نتائجه تكون أقل دقة من التحليل الداخلي نظرا لكونه غالبا ما يستند على البيانات المنشورة من طرف المؤسسة فقط، إضافة إلى كون المحلل يكون من خارج المؤسسة وبالتالي لا يلقى نفس الامتيازات التي تمنح للمحلل الداخلي.[2]

2- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل المالي:

وفق هذا المعيار يمكن تبويب التحليل المالي كما يلي:

---

[1] - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص21.

[2] - مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص10.

2-1- التحليل المالي قصير الأجل: وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويقيس إمكانيات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير ويساهم أيضا في التخطيط قصير الأجل، كما يركز هذا التحليل على دراسة قدرة المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية.

2-2- التحليل المالي طويل الأجل: وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية طويلة الأجل، ويركز في دراسته على تحليل الهيكلة المالية والأصول الثابتة، وكذا الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة في الأجل الطويل، بمعنى قدرة المؤسسة على دفع فوائد وأقساط الديون عند تواريخ استحقاقها، بالإضافة إلى مدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح وحجم التوزيعات وتأثيرها على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، كما يساعد في القرارات الطويلة الأجل المتعلقة بالتوسع والتمويل.

3- من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي:

ويمكن تقسيم التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

3-1- التحليل الشامل: ويقصد بالتحليل الشامل ذلك التحليل الشامل الذي يغطي كافة أنشطة المؤسسة خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات.

3-2- التحليل الجزئي: ويقصد بالتحليل الجزئي ذلك التحليل الذي يغطي جزءا من أنشطة المؤسسة خلال سنة واحدة أو عدة سنوات.

4- من حيث هدف التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف منه:

- ❖ التحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير أو الطويل؛
- ❖ التحليل لتقويم ربحية المؤسسة؛
- ❖ التحليل لتقويم الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسة؛
- ❖ التحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي ومجال استخداماته؛
- ❖ تحليل المحافظ الاستثمارية؛
- ❖ تحليل الاندماج، الفشل المالي، الجدوى الاقتصادية للمشاريع؛[1]

[1] - وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار اثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص ص: 20-21.

5- من حيث مستوى التحليل:

وهناك ثلاث مستويات يمكن أن يكون التحليل في ظلها:

5-1- على مستوى المؤسسة: حيث يقوم المحلل المالي ضمن هذا التحليل بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط، وتعتمد عملية التحليل على استعمال أساليب وأدوات التحليل المختلفة، ولا يتم الأخذ بعين الاعتبار المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة وهذا ما يعيبه كونه يعتبر المؤسسة كنظام مغلق، غير أن المؤسسة تؤثر وتتأثر بمحيطها ولا يمكنها أن تنعزل عن بيئتها التي هي جزء منها.

5-2- على مستوى القطاع: وهو التحليل المالي الذي تتم فيه دراسة المؤسسة ضمن القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، ويكون ذلك بمقارنة نتائج تحليل المؤسسة مع مؤسسات أخرى تماثلها في الحجم والنشاط، أو مقارنتها بالمعايير الخاصة بالقطاع الذي تنشط فيه، وبالتالي الحكم على أداء المؤسسة وتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف، وتبرز أهمية هذا التحليل في ظل المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بين المؤسسات.

5-3- على المستوى العام : وهو تحليل أشمل من النوعين السابقين، حيث يقوم بدراسة المؤسسة وكذا القطاع الذي تنتمي إليه في ظل الظروف الاقتصادية العامة في البلد، وظهرت أهمية هذا التحليل بسبب انتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات وتحرر حركة التجارة العالمية، وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية[1].

6- من حيث البعد الزمني:

ويمكن تقسيم التحليل المالي انطلاقا من البعد الزمني لعملية التحليل إلى نوعين:

6-1- التحليل الرأسي(العمودي): وهو عبارة عن تحليل يقوم بدراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القائمة الواحدة، والجانب الذي ينتمي اليه كل عنصر من عناصر القائمة موضوع التحليل بتاريخ معين، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها الى المجموع الإجمالي لهذه العناصر او الى مجموعة جزئية منها، وغالبا يوصف هذا التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه.[2]

---

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص ص: 75-76.

[2] - وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص20.

6-2- التحليل الافقي (تحليل الاتجاه): ويشمل هذا التحليل دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل عنصر من بنود القوائم المالية، أو نسبة مالية معينة سواء كان ذلك بالزيادة او بالنقصان خلال فترة تتجاوز السنة، ويتم تحديد هذه المدة حسب رغبة القائمين بعملية التحليل، ويوصف بأنه تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت خلال فترة التحليل، كما أنه يساعد على تحقيق ما يلي[1]:

- ❖ معرفة سلوك النسب قيد التحليل، وكذا متابعة بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن؛
- ❖ تقييم امكانيات المؤسسة وتتبع نشاطها في ضوء هذا السلوك، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع الاسباب المؤدية الى هذه التغيرات؛
- ❖ تقييم الوضع المستقبلي؛
- ❖ الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الادارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة؛

7- من حيث إطار التحليل:

ويمكن تقسيم التحليل المالي من حيث إطار التحليل إلى نوعين:

7-1- التحليل المالي للمؤسسات: والهدف من هذا النوع من التحليل هو مساعدة المستثمرين والإدارة والاطراف الأخرى في تقييم مختلف الانشطة، وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل وكل القرارات الأخرى ذات الاثر المالي على وضع المؤسسة.

7-2- تحليل الأوراق المالية: إن التحليل المالي للأوراق المالية له أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة للأطراف المتعاملة في البورصة، حيث يعتبر بالنسبة للمستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية أداة مهمة لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة، مما يساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.[2]

---

[1] - محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص90.

[2] - مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص306.

ثانيا: أهداف التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله فهناك طرف خارجي وآخر داخلي:[1]

1- الطرف الخارجي:

والمتمثل في البنوك ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة (كالمساهمين) أو مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى ما يلي:

- ❖ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- ❖ تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد المبالغ أو الوعاء الضريبي الحقيقي؛
- ❖ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- ❖ اتخاذ القرار فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة إلى البنك؛
- ❖ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- ❖ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع؛

2- الطرف الداخلي:

والذي يعتبر أساسي وضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمار وهذا من طرف المدير أو المحلل المالي للمؤسسة، ومن أهداف هذا التحليل:

- ❖ إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل؛
- ❖ الاطلاع على مدى صلاحية ونجاعة السياسات المالية، الإنتاجية، التموينية والتوزيعية للفترة الخاضعة للتحليل؛
- ❖ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة، مثل القروض؛
- ❖ اتخاذ قرارات حول عملية الاستثمار أو التمويل وتوزيع الأرباح؛
- ❖ استعمال المعطيات المتوصل إليها للاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة، وكأساس للتنبؤات المستقبلية وبذلك يكون التحليل المالي مكملا لعملية التسيير النقدي للمؤسسة؛

[1] - إسماعيل عرباجي، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013، ص ص: 225-226.

المطلب الثالث: مراحل وبيئة التحليل المالي.

تعتبر مراحل و بيئة التحليل المالي عناصر أساسية لفهم أداء الشركات و تجنب التلاعب في البيانات و ضمان دقة التقديرات، كما تعد حاسمة لاتخاذ قرارات مالية رشيدة.

أولا: مراحل التحليل المالي.

تعد عملية إنجاز التحليل المالي من قبل المحلل مهمة متعددة الخطوات، تبتدئ من تحديد الغرض أو الهدف من التحليل وتنتهي بإصدار التوصيات الصحيحة والاستنتاجات، ويمكن تلخيص مراحل التحليل المالي على النحو الآتي:[1]

1- مرحلة الإعداد والتحضير:

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل المالي العمل بها بمجرد إسناده مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها، وخلال هذه المرحلة يقوم المحلل بـ:

1-1 تحديد الهدف من التحليل:

ويقوم المحلل المالي في هذه الخطوة بتحديد الغرض من عملية التحليل والذي قد تختلف باختلاف الفئات المستفيدة من هذا التحليل.

1-2 تحديد مدى ونطاق التحليل:

تبعا لهذه المرحلة على المحلل تحديد إذا كان التحليل يشمل مؤسسة واحدة أو مجموعة مؤسسات وأيضا إذا كان التحليل يشمل سنة أم يتعداه إلى عدة سنوات.

1-3 تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل المالي:

في هذه الخطوة يقوم المحلل بتحديد وضع المعلومات الكافية والملائمة، والتي تحقق أهدافه وتسهل عملية التحليل وذلك عن طريق التحري حول مدى مصداقية المصادر المعتمدة والمعلومات التي تم جمعها.

---

[1] - أيمن فريد، **استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012-2013، ص 16.

2- مرحلة التحليل:

وهي المرحلة الأساسية التي يبرز فيها دور المحلل المالي، حيث يقوم فيها بمعالجة السياسات والمعلومات المتوفرة لديه بما يخدم العملية التحليلية ويمر خلالها بالخطوات الآتية:

2-1 إعادة تسوية وتصنيف المعلومات:

وهي خطوة جد مهمة كونها تسهل مهمة المحلل المالي ويقوم خلالها بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب الحسابات أو إعادة تصنيفها في حالات أخرى وذلك بما يتوافق مع متطلبات التحليل المالي.

2-2 اختيار أداة أو أسلوب التحليل المناسب:

يتطلب اختيار الأداة أو الأسلوب المناسب للتحليل عناية خاصة من المحلل، حتى يضمن الوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت ممكن، وقد يحتاج المحلل إلى الاستعانة بأكثر من أداة أو أسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

2-3 معالجة البيانات المجمعة:

بعد عملية جمع وتصنيف المعلومات واختيار الأسلوب أو الأساليب الملائمة، يقوم المحلل المالي بمعالجة هذه المعطيات ومن ثمة استخراج المؤشرات المرابطة بالغرض من التحليل.

2-4 تحديد الانحرافات وأسبابها:

ويكون ذلك بمقارنة نتائج عملية التحليل بالمعايير المعتمدة من طرف المحلل المالي، ثم تحديد الفروقات السلبية والإيجابية، ومعرفة مسبباتها والعوامل المرتبطة بها، حتى يتمكن من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

3- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات:

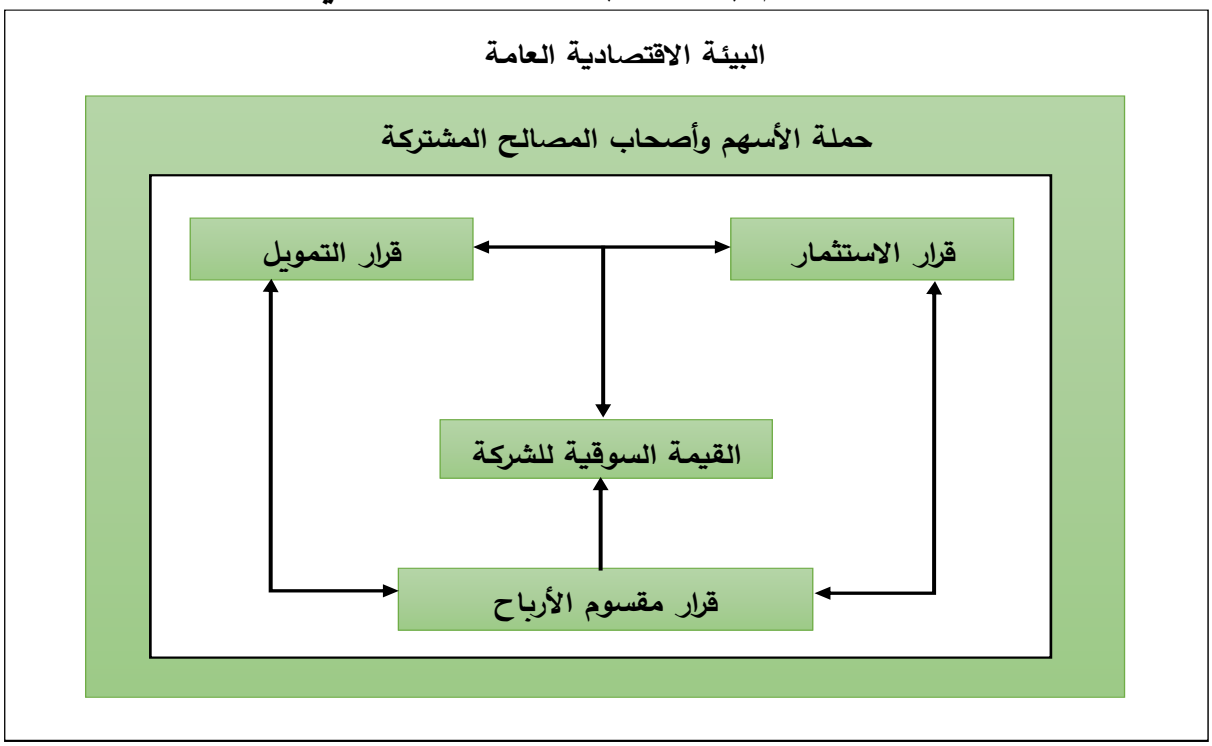
تعد هذه المرحلة المرحلة الأخيرة و يقوم فيها المحلل باطلاع الجهات المعنية بنتائج عملية التحليل، بالإضافة إلى اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة ويكون ذلك عبر كتابة التقارير.[1]

[1] - أيمن فريد، مرجع سابق، ص ص: 16-17.

ثانيا: بيئة التحليل المالي.

يرتكز فعل الإدارة المالية على تحقيق هدفها الإستراتيجي والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة (تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد)، ويتحقق مثل هذا الهدف من خلال ممارسة الإدارة المالية قراراتها في الاستثمار والتمويل وتقسيم الأرباح، وتتحدد مهمة المحلل المالي هنا على تكوين المعايير والأدوات التي تستخدم في الحكم على سلامة وصحة القرارات التي اعتمدتها الإدارة المالية. لذا فإن بيئة التحليل المالي تنعكس بالاتجاهات التقليدية والحديثة لأدوات التحليل المعتمدة في تقييم الأداء، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02-01): بيئة التحليل المالي



المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 23.

إذ يتضح من الشكل أعلاه أن هناك أطراف تتأثر بنتائج التحليل المالي، هم الإدارة وحملة الأسهم وذوي المصالح المشتركة، بالإضافة إلى مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة. إذ يلعب الاتجاه الاقتصادي للتحليل المالي دورا في تقييم المكانة الاقتصادية للمؤسسة في القطاع الاقتصادي بشكل عام، ويتحقق ذلك من خلال قياس كفاءة وقدرة الإدارة على تحقيق الميزة

التنافسية في الأجل الطويل (تعظيم المنفعة). ويعد خصم التدفقات النقدية المتوقعة المقياس الأفضل لمساهمة الشركة في البيئة الاقتصادية العامة.

ومهما اختلف نشاط المؤسسة وحجمها وشكلها القانوني فإن التحليل المالي يتطلب منهجية علمية لتحقيق التوافق البيئي لضمان القرار السليم، وهذه المنهجية تتحدد على الآتي:[1]

- ❖ تحديد الهدف من التحليل لتوفير الجهد والوقت والكلفة؛
- ❖ تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل؛
- ❖ اختيار الأداة المناسبة للتحليل والمعيار المناسب للمقارنة؛
- ❖ تحديد الموقف الإستراتيجي للمؤسسة وفقا لمعيار المقارنة؛
- ❖ تشخيص أسباب الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو الحد منها؛
- ❖ تقييم خلاصة الموقف واقتراح الحركة الإستراتيجية اللاحقة؛

[1] - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، نفس المرجع، ص ص: 22-23.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

تعتبر أدوات التحليل المالي مجموعة من التقنيات والأساليب الفنية المستخدمة من قبل المحلل المالي لتقدير أداء المؤسسة و توجيه قراراتها بشأن كيفية تحسين الأداء المالي و تحديد نقاط الضعف التي تحتاج إلى تحسين، و يركز هذا المبحث على مؤشرات التوازن المالي، المردودية، جدول حسابات النتائج و النسب المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

على المسير المالي أن يوازن بين هدفين أساسين وهما هدف السيولة وهدف الربحية، وأن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدنية المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهميها هذا من جهة، و من جهة أخرى ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة، وذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى التوظيفات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل[1].

والتوازن المالي يحدد انطلاقا من ثلاثة مؤشرات هي: رأس المال العامل احتياجات في رأس المال العامل والخزينة الصافية.

أولا: رأس المال العاملFR

يعد رأس المال العامل بمثابة شريان حياة لكل مؤسسة، فهو يمثل مؤشرا حيويا لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، و تمويل عملياتها اليومية و تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

1- تعريف رأس المال العامل.

يعرف رأس المال العامل" :هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة ".[2]

---

[1] - مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2004، ص 45.

[2] - منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2003، ص 46.

-FR : fonds de roulement .

راس المال العامل هو : "مؤشر للتوازن وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير".[1]

ويمكن تعريفه أيضا على أنه: "هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي".[2]

ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم (02-01): رأس المال العامل

	أصول ثابتة	أموال دائمة
رأس المال العامل		**رأس المال العامل**
	أصول متداولة	ديون قصيرة الأجل

المصدر: مليكة زغيب، مولود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص49.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة و يمثل المبلغ المتبقي من الأصول المتداولة بعد سداد الديون قصيرة الأجل.

و يحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين الآتيتين:[3]

❖ **من أعلى الميزانية العلاقة رقم (02-01)**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

❖ **من أسفل الميزانية العلاقة رقم (02-02)**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

[1] - pierre conso , **gestion financière de l'entreprise,** Dunod, paris, 10e édition, 2002, p198 .

[2]- ناصري دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص 13.

[3] - نفس المرجع، ص 45.

2- أنواع رأس المال العامل.

تتمثل أنواع رأس المال العامل فيما يلي:[1]

2-1 رأس المال العامل الصافي: يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه "ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة"، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

العلاقة رقم (02-03)

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة

2-2 رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

العلاقة رقم (02-04)

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

2-3 رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسة أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة.

العلاقة رقم (02-05)

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

[1] - اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص ص: 59 - 60.

2-4 رأس المال العامل الإجمالي: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

العلاقة رقم (02-06)

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

3- حالات رأس المال العامل:

سنقوم بدراسة حالات رأس المال وفق المنظورين (من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية) كالآتي: [1]

3-1- من أعلى الميزانية:

ويعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة، و يمكن حصر ثلاثة حالات:

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة > الأصول الثابتة)

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية.

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة < الأصول الثابتة)

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء منها فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة = الأصول الثابتة)

وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة.

3-2- من أسفل الميزانية:

ويعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض القصيرة الأجل، حيث يمثل مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق

[1] - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص: 68- 70.

تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاثة حالات:

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة > القروض قصيرة الأجل)

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة، ويتبقى فائض مالي يسمى هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي.

والجدول الآتي يوضح ذلك:[1]

جدول رقم (02-02): رأس المال العامل موجب

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	FR
	القروض قصيرة الأجل

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 68.

نجد هنا أن الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، و يبقى فائض مالي يمثل هامش أمان و هو رأس المال العامل، أي أن المؤسسة حققت درجة من السيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، و هذا هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة < القروض قصيرة الأجل)

في هذا السياق يظهر أن الأصول المتداولة قابلة للتحصيل في الأجل القصير لا تكفي لتغطية الالتزامات المستحقة في الأجل القصير، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] - إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الجدول رقم (02-03): رأس المال العامل سالب

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	القروض قصيرة الأجل
الأصول المتداولة	

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 69.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن (الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل) و هي حالة التي تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير، أي هناك عجز في السيولة لدى المؤسسة.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة = القروض قصيرة الأجل)

في هذا السياق، تظهر القدرة على تغطية القروض قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة بدون حدوث فائض أو عجز كحالة مثلى نادرة الحدوث، كما يوضح الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم (02-04): رأس المال العامل معدوم

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	القروض قصيرة الأجل

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 70.

[1] - إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن (الأصول المتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل) و هي الحالة التي تتمكن فيها المؤسسة من تغطية الديون قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز.

ثانيا: احتياجات رأس المال العاملBFR

لتقدير ملاءة و سيولة المؤسسة على المدى القصير، ينبغي النظر إلى أن رأس المال العامل وحده ليس كافيا لتحقيق التوازن المالي بين الاستخدامات و الموارد، يتطلب ذلك احترام توازنين ماليين ينبغي الالتزام بهما لتحقيق هيكلة مالية جيدة، لذا ينبغي إجراء دراسة تكميلية لتحديد احتياجات رأس المال العامل.

1- تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يعرف احتياج رأس المال العامل على أنه:" رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، و تضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية".[1]

و تعطى العلاقة كالآتي:[2] **العلاقة رقم (02-07)**

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

أو **العلاقة رقم (02-08)**

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – أصول الخزينة) – (الخصوم المتداولة – خصوم الخزينة)

[1] - بلال معوج، **دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2016، ص 94.

[2] - سمية تبة، **دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية**، مجلة العلوم والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2013، ص ص: 177-185.

- BFR : Besoins en fond de roulement .

2- حالات احتياجات رأس المال العامل:

تشمل هذه الاحتياجات ثلاثة حالات يمكن أن تظهر في إشارة احتياجات رأس المال العامل وهي:[1]

الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل > 0 (موجب): هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، أي أن موارد الدورة غير كافية لتغطية احتياجات الدورة، وعليه فإن الجزء الفائض من الاحتياجات يجب تغطيته بواسطة رأس المال العامل.

الحالة الثانية: احتياجات رأس المال العامل < 0 (سالب): هذا يعني أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة وفي هذه الحالة الموارد تغطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة ليست بحاجة إلى رأس مال عامل موجب نظريا، ولكن تطبيقيا على المؤسسة أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة، وهذا قد يشكل إشكالا بالنسبة للمؤسسة.

الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل = 0 (معدوم): هذا يعني أن احتياجات الدورة مساوية لموارد الدورة، في هذه الحالة يتم تحقيق التوازن التام، فالمؤسسة هنا لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال، وهذا يعني ألا توجد أي مصادر إضافية للتمويل كون موارد الدورة قامت بتغطية احتياجات الدورة، أي تحقق التوازن.

ثالثا: الخزينة

1- تعريف الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها: "مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة".[2]

و تحسب بالعلاقتين الآتيتين:[3] **العلاقة رقم (02-09)**

الخزينة = (القيم الجاهزة – السلفات المصرفية)

[1] - رضا زهواني و آخرون، **دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد01، ديسمبر 2017، ص ص: 249-264.

[2] - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] - حمزة شباح، **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2014، ص 96.

العلاقة رقم (02-10)

الخزينة = (رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل)

2 – حالات الخزينة:

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي: [1]

الحالة الأولى: الخزينة > 0 (موجبة): إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية، وعليه يجب أن تعالج المؤسسة بعض التزاماتها أو تعظم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

الحالة الثانية: الخزينة < 0 (سالبة): إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، هذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها، وبالتالي فالمؤسسة في حالة عجز، لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها أو تطلب قروضا من البنك أو تتنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها وسياستها الإنتاجية.

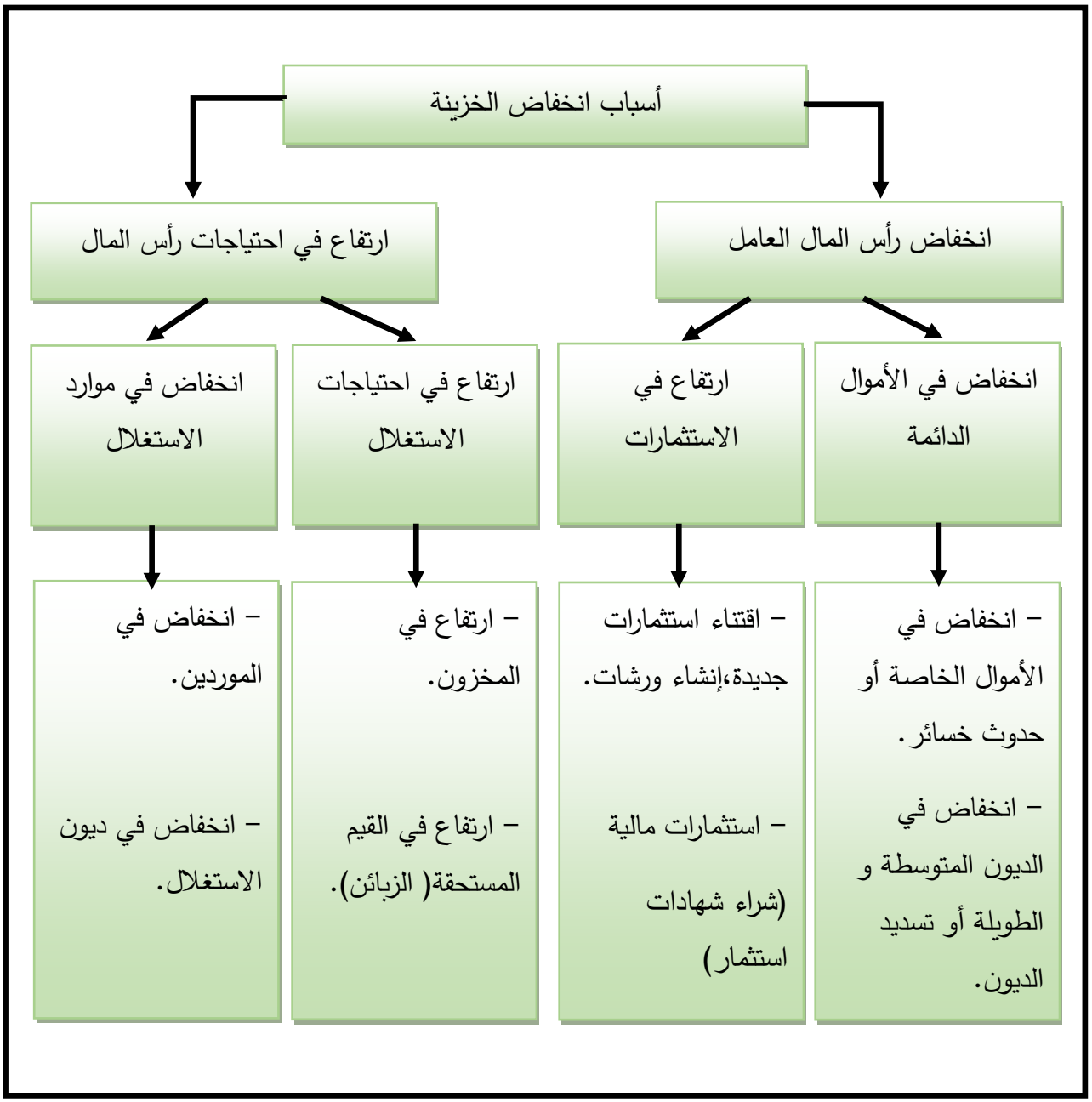
الحالة الثالثة: الخزينة = 0 (صفرية): إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير، والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

3 – أسباب انخفاض الخزينة:

لتوضيح أسباب انخفاض الخزينة نستعين بالشكل الآتي:

[1] - باديس بن يحي بوخلوة، **الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 37.

الشكل رقم (02-02): أسباب انخفاض الخزينة



المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 57.

إن الشكل أعلاه يوضح أسباب انخفاض الخزينة في المؤسسة و كيفية تأثير كل سبب على الوضع المالي بشكل تفصيلي، كما نلاحظ انخفاض الخزينة تحدث إما بانخفاض رأس المال العامل أو بارتفاع في احتياجات رأس المال.

قد تطرأ خزينة أي مؤسسة لتغيرات في السيولة سواء كانت انخفاضا أو ارتفاعا، و بالتالي يؤدي انخفاض الأموال الدائمة أو ارتفاع الاستثمارات إلى تقليل رأس المال العامل مما ينعكس على الخزينة بالانخفاض مع ثبات احتياجات رأس المال العامل، هذا الأخير في حالة ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض في الخزينة مع ثبات رأس المال العامل.

المطلب الثاني: المردودية وجدول حسابات النتائج.

تعد المردودية أحد الأهداف الأساسية التي تحددها المؤسسات و توجه مواردها نحو تحقيقها، إذ تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية، و تأتي ذلك بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج الذي يمثل ملخصا شاملا للأعباء و الإيرادات التي تحققها المؤسسة.

أولا: المردودية

1- تعريف المردودية:

المردودية تعرف على أنها "ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، والمردودية كمفهوم عام تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة".[1]

2- أنواع المردودية:

نميز بين ثلاثة أنواع من المردودية وهي كالآتي:

2-1 المردودية الاقتصادية: هي مردودية تبين مدى فعالية المؤسسة في استغلال أصولها، وتعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، وقياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.[2] وتحسب كما يلي[3]: **العلاقة رقم (02-11)**

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

[1] -Alan capiez, **élément de gestion financière**, elsevier masson, paris, 4 édition, 1994, p121.

[2]- حياة بزقاوي، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 39.

[3] - نفس المرجع، ص 39.

العلاقة رقم (02-12)

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / الأصول الاقتصادية

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.[1]

2-2 المردودية المالية: تسمى أيضا عائد الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة والأموال الخاصة، وتعطينا مقدار العائد المحقق من أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة أموالهم.[2]

وتعطى بالعلاقة التالية[3]: **العلاقة رقم (02-13)**

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة.

2-3 المردودية التجارية: هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كالتالي: [4] **العلاقة رقم (02-14)**

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

تبين المردودية التجارية الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

[1] - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 267.
[2] - دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 111.
[3] - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 268.
[4] - مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 87.

1- تعريف جدول حسابات النتائج:

يعرف بأنه "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بتميز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أوخسارة".[1]

كما يعرف أيضا بأنه" وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل".[2]

يبين جدول حسابات النتائج نتيجة عمل المؤسسة من ربح أو خسارة ناتجة عن مبيعات البضائع ومقارنتها مع تكلفتها والمصاريف التشغيلية الأخرى، بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى[3].

2- أهمية حسابات النتائج:

أهمية جدول حسابات النتائج تتلخص فيما يلي:[4]

- ❖ يساعد جدول حسابات النتائج بشكل كبير مستخدم القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية، فالمستثمرون والدائنون يستخدمون المعلومات الموجودة فيه لتقييم مدى كفاءة المؤسسة ونجاحها في الماضي، ولا يعني ذلك بالضرورة نجاحها في المستقبل.
- ❖ يمكن الاستفادة من جدول حسابات النتائج في تحديد مدى خطورة عدم تحقق التدفقات النقدية.
- ❖ جدول حسابات النتائج يزودنا بصورة واضحة عن المؤسسة ونشاطاتها المختلفة.

---

[1] - بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 90.

[2] - أمين راشدي، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2018، ص 99.

[3] - حسام الدين مصطفى خداش و آخرون، **أصول المحاسبة المالية (الجزء الأول)**، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 319.

[4] - مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 50.

يتم إعداد جدول حسابات النتائج كالآتي:

جدول رقم (02-05): جدول حسابات النتائج للسنة المالية حسب الطبيعة

	الملاحظة	N الإجمالي	N-1 صافي
رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصحيح الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتيجة العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			

8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب توضيحها) العناصر غير عادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية رقم 19، المؤرخة في 2009/03/25، ص 30.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

تعد تقنية التحليل بالنسب المالية أحد أبرز الأساليب في مجال التحليل المالي، و التي انتشرت بشكل واسع في أوساط المحللين الماليين، وسبب هذا الانتشار هو سهولة استخراج هذه النسب و فهمها، مما يجعلها موردا قيما يمكن الاعتماد عليه في تحليل الأداء المالي و اتخاذ القرارات الجيدة.

أولا: تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها: "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين".[1]

كما تعرف النسب المالية كذلك على أنها : "العلاقة بين قيمتين هامتين، القيمتان تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة مثل المخزونات أو إحدى المراكز، وكذلك المعطيات الأكثر إعدادا مثل رأس المال العامل أو القيمة المضافة ".[2]

[1] - مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 357.

[2] - محمد الصرفي، **التحليل المالي**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 231.

- (1) لا يستعمل إلا في حالة تقديم الكشوف المدمجة.

و كذلك "النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة".[1]

"تعبر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، وتستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن النسب المالية هي علاقات رياضية تربط بين عناصر محددة في القوائم المالية، حيث تهدف إلى تقييم أداء الشركة و تقديم دلالات على وضعها المالي عند نقطة زمنية معينة، تعبر هذه النسب عن العلاقة بين متغيرين أحدهما البسط و الآخر المقام، و تستخدم لتحليل محتويات القوائم المالية و التقارير المحاسبية الأخرى.

ثانيا: أهمية النسب المالية

تكاد لا تخلو أي مؤسسة إلا و تستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها المالية و ذلك نتيجة لأهميتها ، حيث لا تنبع أهمية النسب المالية من كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، حيث تقوم بتفسير هذه العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة و سهلة الاستخدام.

و سنلخص أهمية النسب المالية في النقاط الآتية:

- ❖ تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة؛
- ❖ استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة؛
- ❖ تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها؛
- ❖ مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع؛
- ❖ مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية و الصناعية المعتمدة؛
- ❖ التعرف على مواطن الضعف و القوة في المؤسسة و اقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها؛[3]

[1] - عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] - بلعور سليمان، **التسيير المالي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 67.

[3] - عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 81.

ثالثا: خصائص النسب المالية

يمكن تلخيص الخصائص الرئيسية للنسب المالية في النقاط الآتية:[1]

1- التجانس: بمعنى أن تكون المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض معرفة بدقة ووضوح، وأن تكون قابلة للمقارنة فيما بينها من حيث محتواها، تواريخ وضعها...إلخ.

2- الدلالة: أن تكون النسبة معبرة عن الهدف أو الأهداف المستوحاة من التحليل المالي (طلب الحصول على قرض بنكي، الحصول على ائتمان الموردين...).

3- الانتقاء: لكي تكون عملية التحليل مركزة وذات فعالية، ينبغي الاقتصار على اختيار من بين عدد لا حصر له من النسب الممكنة، عدد محدود منها يكون أحسن ومعبر عن جوانب من الوضعية المالية المراد تحليلها.

4- الذاتية: يتوقف اختيار النسب المالية على المحلل المالي ذاته، سواء كانت المؤسسة نفسها أو أحد الأطراف المتعاملين معها، حيث يمكن حساب نسب مختلفة لتحليل نفس الظاهرة.

رابعا: أنواع النسب المالية

تعد النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معا لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدة و من أهم هذه النسب تذكر ما يلي: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية.

1- نسب السيولة:

تعتبر هذه المجموعة من النسب المالية المهمة للغاية لأنها تختص بقياس حجم السيولة النقدية في المؤسسة، ومعرفة ما إذا كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، وهكذا فهي أداة جيدة للرقابة على حركة التدفقات النقدية منها وإليها.[2] وتتمثل أساسا في النسب الآتية:

[1] - حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي (مطبوعة جامعية)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016، ص 23.

[2] - علي عباس، **الإدارة المالية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 80.

1-1 نسبة السيولة العامة (المتداولة)

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب وأوسعها انتشارا، وتستخدم كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة.[1] وتأخذ الصيغة الآتية[2]:

العلاقة رقم (02-15)

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة.

1-2 نسبة السيولة المختصرة (السريعة)

تلجأ الإدارة المالية إلى نسبة السيولة السريعة لتعزيز دراسة نسبة التداول، بشأن تقييم موقف السيولة[3].

وتأخذ العلاقة التالية:[4] **العلاقة رقم (02-16)**

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة

1-3 نسبة السيولة النقدية (الفورية)

تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية، وتأخذ الصيغة التالية[5]:

العلاقة رقم (02-17)

نسبة السيولة النقدية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية

---

[1] - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 313.

[2] - العيد صوفان، **محاضرات في التحليل المالي (مطبوعة جامعية)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2018، ص 13.

[3] - حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 184.

[4] - محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 74.

[5] - حياة نجار، مرجع سابق، ص 23.

2- نسب النشاط:

تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وتحقيق أعلى ربح ممكن.[1] ومن أهم هذه النسب نجد:

2-1 مدة دوران الزبائن

تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم تجاهها.[2] وتعطى بالعلاقة الآتية[3]:

العلاقة رقم (02-18)

مدة دوران الزبائن = ([الزبائن + أوراق القبض] × 360) / المبيعات السنوية بكل الرسوم

2-2 مدة دوران الموردين

تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون.[4] ويمكن قياسها بالصيغة الآتية [5]:

العلاقة رقم (02-19)

مدة دوران الموردين = (الموردون + أوراق الدفع / المشتريات السنوية بكل الرسم) × 360

2-3 الفرق بين مدة دوران الزبائن و مدة دوران الموردون

[1] - عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس ،مفاهيم، تطبيقات)** دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 195.

[2] - حياة نجار، مرجع سابق، ص 24.

[3] - محمد البشير بن عمر وآخرون، **تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد رقم 01، العدد01، جانفي 2018، ص ص: 165-183.

[4] - حياة نجار، مرجع سابق، ص 24.

[5] - العيد صوفان، مرجع سابق، ص 15.

الميزة	مدة دوران الزبائن	مدة دوران الموردون
الهدف	قياس كفاءة تحصيل الديون من العملاء	قياس كفاءة إدارة علاقات المورون
التأثير الإيجابي	قيمة عالية تشير إلى تحصيل سريع للدفعات و تحسين التدفق النقدي	قيمة عالية تشير إلى علاقات جيدة مع الموردون و شروط دفع ميسرة
التأثير السلبي	قيمة منخفضة تشير إلى صعوبة تحصيل الديون و تراكم المستحقات	قيمة منخفضة تشير إلى صعوبة الحصول على شروط دفع ميسرة من الموردون

- ❖ مدة دوران الزبائن تكون مفيدة لـ: تقييم قدرة الشركة على إدارة مخاطر الائتمان و تحسين التدفق النقدي و للمقارنة بين المؤسسات في نفس المجال و النشاط و مفيدة أيضا لتحديد فترات الائتمان المناسبة للعملاء.
- ❖ مدة دوران الموردون تكون مفيدة لـ: تقييم قدرة الشركة التفاوض مع الموردين و الحصول على شروط دفع ميسرة و لتقييم علاقات المؤسسة مع الموردون و مفيدة أيضا لتحديد استراتيجيات تمويل رأس المال.

2-4 مدة دوران المخزون

يتعلق استخدام هذه النسبة بقياس عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال السنة المالية الواحدة (سيولة)، ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة الآتية:[1]

العلاقة رقم (02-20)

معدل دوران المخزون = صافي المبيعات / المخزون

[1] - علي عباس، مرجع سابق، ص 84.

2-5 معدل دوران الأصول

تقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات.[1] ويمكن قياسها من خلال الصيغة الآتية[2]:

العلاقة رقم (02-21)

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

2-6 معدل دوران الأصول الثابتة

يمكن للمحلل المالي أن يحصر العلاقة بين صافي المبيعات والأصول الثابتة فقط من خلال معدل دوران الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.[3] وتأخذ الصيغة الآتية[4]:

العلاقة رقم (02-22)

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

2-7 نسبة التمويل الدائم

مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة، وهو يحدد مستوى رأس المال.[5] وتقاس بالصيغة الآتية:[6] **العلاقة رقم (02-23)**

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة)

---

[1] - عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص 195.

[2] - خبراء الشركة العربية المتحدة، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2007، ص 116.

[3] - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 161.

[4] - رشاد العصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 201.

[5] - حياة نجار، مرجع سابق، ص 45.

[6] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 45.

2-8 نسبة التمويل الخاص

وتعني مدى تغطية حجم ديون المؤسسة مع أصولها وهو المقياس الوحيد لمعرفة قابلية التسديد. وتصاغ هذه النسبة كما يلي[1]: **العلاقة رقم (02-24)**

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) × 100

2-9 نسبة التمويل الخارجي

تهتم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها وهو المقياس الوحيد لمعرفة قابلية التسديد. وتصاغ هذه النسبة كما يلي[2]: **العلاقة رقم (02-25)**

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

3- نسب المديونية:

تقيس لنا هذه نسب المديونية مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات. كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين.[3]

وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها :

3-1 نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام

تشير هذه النسبة إلى وزن الأموال الخاصة داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي تقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتكتب نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام كما يلي[4]:

---

[1] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 46.

[2] - إسماعيل سبتي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 16، العدد 33، جانفي 2018، ص 425.

[3] - مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص ص: 40-41.

[4] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 46.

العلاقة رقم (02-26)

نسبة الاستقلالية في التمويل العام = (الأموال الخاصة / مجموع الأصول) × 100

3-2 نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة. وتعطى بالعلاقة الآتية [1]:

العلاقة رقم (02-27)

نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم = (أموال خاصة / موارد دائمة) × 100

3-3 نسبة القدرة على التسديد

تبين هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة والطويلة الأجل وذلك في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي. وتعطى بالعلاقة الآتية :

العلاقة رقم (02-28)

نسبة القدرة على التسديد = (الديون المتوسطة وطويلة الأجل / قدرة التمويل الذاتي) × 100

3-4 نسبة تغطية المصاريف المالية

تقيس درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة. حيث تعتبر مؤشر تحكم المؤسسة في مصاريفها. وتكتب بالصيغة الرياضية الآتية[2]:

العلاقة رقم (02-29)

نسبة تغطية المصاريف المالية = (المصاريف المالية / رقم الأعمال السنوي) ×100

[1] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 46.
[2] - نفس المرجع، ص 17.

المبحث الثالث: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض.

عند ممارسة البنك لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقاً، وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة.

بحيث يتناول هذا المبحث تقدير و تقييم المخاطر الائتمانية باستخدام طريقة النسب المالية بالإضافة إلى طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي.

المطلب الأول: تقدير و تقييم المخاطر الائتمانية بطريقة النسب المالية.

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي و ربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا .[1]

وأولى الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمؤسسة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل[2]، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي[3]، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

---

[1] - سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 80.

[2] - عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 251.

[3] - حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 210.

أولا- النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبراً على دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي[1]:

1- نسب التوازن المالي: وهي تمثل قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها و الحفاظ على استدامتها المالية ، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.

2- نسب الدوران: تشير إلى كفاءة الشركة في استخدام مواردها المالية قصيرة الأجل لتحقيق إيرادات وتتكون من ثلاثة نسب هي: نسبة دوران المخزون، نسبة سرعة دوران الزبائن ونسبة سرعة دوران المورد.

3- نسبة السيولة العامة: تعد هذه النسبة من أهم النسب المالية لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ثانيا- النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

1-نسبة التمويل الذاتي: تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها و استثماراتها من مواردها الداخلية دون الحاجة إلى الاستدانة.

2- نسبة ديون الاستثمار.

3- نسبة المديونية.

4- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:

- ❖ طريقة صافي القيمة الحالية VAN : وهي تقيس الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع و القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة؛

[1] - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 212.

- VAN : Valeur actuelle nette .

- ❖ طريقة معدل العائد الداخليTRI : و هو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية يساوي الصفر؛
- ❖ طريقة فترة الاستردادPR : تقيس فترة الاسترداد الزمن اللازم لاسترداد التكلفة الأولية للمشروع من التدفقات النقدية الداخلة؛
- ❖ طريقة مؤشر الربحية IP : و هو النسبة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة و القيمة الحالية للتكلفة الأولية؛

المطلب الثاني: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية بطريقة التنقيط أو القرض التنقيطي.

هذه الطريقة تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك ، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المؤسسات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجياً في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المؤسسات: محللين، مؤسسات قرض وخبراء محاسبين.

وتهتم مؤسسات القرض كثيرا بهذه الطريقة لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا في القروض الاستهلاكية.[1]

أولا- حالة القروض الموجهة للأفراد

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقاً، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- ❖ تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛

[1] - محمد بن بونيان، يوسف صوار، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، دراسة حالة بنك BNA سعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، الأردن، 07/06أفريل 2017، ص 2 .

- TRI : Taux de rendement interne.
- PR : Période de récupération.
- IP : Indice de profitabilité .

- ❖ استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد؛

ثانيا- حالة القروض الموجهة للمؤسسات: يتم تقسيم المؤسسات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المؤسسات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المؤسسات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير الآتية:[1]

- ❖ تاريخ تأسيس المؤسسة؛
- ❖ أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة؛
- ❖ مردودية المؤسسة خلال سنوات متتالية؛
- ❖ رقم أعمالها المحقق؛
- ❖ نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- ❖ رأسمالها العامل وطبيعة نشاطها؛

ثالثا- مزايا و عيوب القرض التنقيطي

كأي طريقة من طرق تقدير مخاطر القرض، تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا و مجموعة من العيوب:

1- مزايا طريقة القرض التنقيطي: تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا تجعلها تطبق على نطاق واسع في البنوك نذكر منها:

- ❖ سهولة وسرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي إلى توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض وبالتالي حصول المقترض على الرد بسرعة، فإذا كان بالرفض مثلا فانه يوفر له زمنا إضافيا للبحث عن مصدر آخر؛
- ❖ يمكن لهذه الطريقة دراسة مجتمع ذو حجم كبير دفعة واحدة؛
- ❖ يسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة ودقة النموذج، ويتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية؛
- ❖ تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتحدة بشأن أي طلب قرض، وبشكل أسرع من الطرق الكلاسيكية التي تتطلب إعادة دراسة الملف كله، وبالتالي فهي تعمل على تفحص المتغيرات الداخلة في النموذج فقط؛

[1] - محمد بن بونيان، يوسف صوار، مرجع سابق، ص ص: 3-4.

- ❖ البساطة في تختلف عن الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في النموذج ثم نحسب النقطة ونتخذ القرار على أساسها؛
- ❖ تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات فطريقة التنقيط تسمح بربح الوقت من جهة وبذل جهد من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن؛
- ❖ تقليص المعلومات المستخدمة وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الآلي؛
- ❖ أداة من أدوات الاستقطاب فالسرعة التي تتميز بها في اتخاذ القرار وبساطته تسمح بجلب عدد كبير من الزبائن وتنويعهم؛
- ❖ أداة لاتخاذ القرار حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس النقطة المتحصل عليها بطريقة التنقيط ، كما تكون هناك لا مركزية في اتخاذ القرار؛

2- عيوب طريقة التنقيط: على الرغم من المحاسن التي تتصف بها هذه الطريقة فهي لا تخلو من العيوب و أهمها:[1]

- ❖ يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة؛
- ❖ اختيار النسب الأكثر ملائمة يؤدي بالتحليل الإحصائي على إنقاص المعلومات القاعدية و بالتالي لا يؤخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة؛
- ❖ تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مفيدة في تطبيقاتها؛
- ❖ بما أن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة إلى ذلك؛
- ❖ تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج وقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة؛
- ❖ تعتمد هذه الطريقة إلى حد كبيرة على مدى دقة ترميز المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية يمكن قياسها؛

[1] - محمد بن بونيان، يوسف صوار، مرجع سابق، ص ص: 3-4.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم عرض طبيعة التحليل المالي وأهميته مع التركيز على أنواعه و أهدافه، بحث يتطلب التحليل المالي عملية تتضمن عدة مراحل بما في ذلك مرحلة الإعداد والتحضير تليها مرحلة تحليل و معالجة البيانات والمعلومات المالية و أخيرا مرحلة الاستنتاجات و التوصيات.

تتمثل الأدوات الأساسية المستخدمة في التحليل المالي في النسب المالية مثل نسب السيولة و نسب النشاط و نسب المديونية، بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي مثل رأس المال العامل و احتياجاته و أيضا الخزينة، و يعتبر أكبر خطر يواجه البنك هي المخاطر الائتمانية التي تمثل السبب الرئيسي في إفلاس البنوك، وللتقليل من هذا النوع من المخاطر كان لزاما على البنوك و المؤسسات على حد سواء استخدام طرق و تقنيات التحليل المالي لإدارة مخاطرها الائتمانية التي تتعدد بتعدد أسبابها ومصادرها.

ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان لابد من دراسة حالة و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: دراسة حالة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بني سليمان–

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بني سليمان

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بني سليمان

تمهيد

بعد العرض النظري للمواضيع المقدمة في الفصلين السابقين، اللذان تناولا مفاهيم أساسية في البنوك التجارية و القروض البنكية وكذا التحليل المالي، نتطلع في هذا الفصل إلى تطبيق الدراسة النظرية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بني سليمان – ، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالموضوع ، سيتم هنا توضيح الطرق الرئيسية و أدوات التحليل المالي المستخدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بني سليمان – لدراسة طالب قرض استثماري كمثال للدراسة.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ؛
- المبحث الثاني: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بني سليمان–؛
- المبحث الثالث: دراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بني سليمان–؛

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة ريادية في قطاع المعاملات المالية نظرا لتحقيقه سلسلة من الإنجازات منذ تأسيسه وإلى حتى يومنا هذا، مدعوما بتبنيه لأحدث الأساليب و التقنيات في إدارة العمليات المالية ، وعلاوة على ذلك يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسياسة رقابية متقدمة تمكنه من سد الثغرات بشكل فعال والتعامل بحكمة مع المخاطر المتعددة التي تواجهه ، مما يجعله مؤسسة مالية موثوقة و موجهة نحو التنمية المستدامة.

المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و نشأته بالإضافة إلى تطوره.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية، وكذا الاستقلال في التسيير، وهو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت، والقروض التي يقوم بمنحها هي من أجل تمويل القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية .. الخ وبذلك فهو يعتبر بنكا متخصصا في المجال الفلاحي.[1]

وبنك BADR ينتهج سياسة النمو على أساس انتقائي لتطوير المنتجات والخدمات التقليدية وابتكار منتجات وخدمات جديدة لإرضاء عملائه في مختلف الأسواق واستهداف عملاء جدد، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دج، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة.[2]

[1] - الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2004، ص 184.

[2] - https://badrbanque.dz تاريخ الاطلاع 12 ماي 2024 على الساعة 14:30.

- BADR : Banque de l’agriculture et du développement rural.

ثانيا: النشأة

بناء على تقرير صدر من طرف وزارة المالية سنة 1981، شخص فيه المشاكل التي عرقلت تطور القطاع الفلاحي في الجزائر، والتي من بينها فشل البنك الوطني الجزائري على ضمان الموارد المالية للقطاع الفلاحي، حيث خلص التقرير أن سبب الفشل يعود إلى سببن مهمين وهما : تعدد القطاعات التي كان يهتم بها في تلك الحقبة، تراجع الادخار الداخلي الناتج عن انخفاض أسعار البترول، جعل السلطات الحكومية والسلطة النقدية يفكران في تجسيد هيئة بنكية توكل لها مهمة تمويل القطاع الفلاحي.[1]

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/82 الصادر بتاريخ 17 جمادى الأولى 1402 هجري الموافق لـ 13 مارس 1982، وقد تم تعديله من خلال المرسوم رقم 85 – 84 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وذلك بهدف تطوير وتنمية الهوية الاقتصادية الجزائرية والتي تتمثل أساسا في القطاع الفلاحي وذلك من خلال إعادة هيكلة مئة و أربعون وكالة للبنك الوطني الجزائري.[2]

البنك عبارة عن شركة مساهمة برأس مال قدره 33مليار دج، مقرها الرئيسي الجزائر العاصمة، شارع العقيد عميروش كما يحتوي بنك الفلاحة والتنمية الريفية على 340 وكاله موزعه على مستوى التراب الوطني بعد ما كانت 140 وكالة في بداية نشاطه، حيث يشغل حوالي 8000 عامل ما بين إطار وموظف، تشرف على هذه الوكالات مديريات فرعيه تتولى مهمة التنظيم وتسيير الوكالات التي تقع في منطقه اعملها وغالبا ما تكون ولائية، و يبلغ عددها 41 مديرية جهوية ، كما تشرف على هذه المديريات مديريات مركزية يبلغ عددها 21 مديرية مركزية، حيث يحتل البنك المركز 688 عالميا من بين 4100 بنك مصنفة حسب مجلة قاموس البنوك.

[1] - محمد طلحة، **الصيرفة الالكترونية وأثرها على الأداء التسويقي للبنوك**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتسويق، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2008-2009، ص 81.

[2] - مرسوم رئاسي رقم 106/86 المؤرخ في 13مارس 1986، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد11، الصادر بتاريخ 1986/03/16.

ثالثا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية و هي:

1- مرحلة: 1982-1990:

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية يرجع هذا التخصص في مجال التمويل الذي فرضته آلية الاقتصاد المخططة الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

2- مرحلة: 1991-1999:

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقائه الشريك ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم واستخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي[1]:

– **سنة 1991:** تم الانخراط في نظام سويفت Swift لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

– **سنة 1992:** تموضع نظام sybu يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى المعالجة عن بعد (télétraitement) إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي لكل عمليات التجارة خاصة في مجال فتح الاعتماد المستندي والتي أصبحت معالجة لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات.

[1] - محبوب مراد، استخدام استراتيجية إعادة الهندسة المالية الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 117.

- SWIFT : Society for worldwide interbank financial telecommunications.

- SYBU : (Système bancaire universel) شبكة معلومات خاصة بالبنك تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة

– **سنة 1993**: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك.

– **سنة 1994**: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحبBADR .

– **سنة 1996**: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

– **سنة 1998**: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوكCIB .[1]

3- مرحلة: 2000-2006:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيره من البنوك العمومية بتدعيم وتمويل استثمارات منتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في التمويل القطاع التجارة الخارجية وفق التوجهات اقتصاد السوق الى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن، وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات وقد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

– **سنة 2000**: القيام بتشخيص عامل نشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي، كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

– سنة 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراءات عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديده مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه العملاء، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس(La Banque Assise) والخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

– **سنة 2002**: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك.

– **سنة 2004**: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد

- CIB : La carte inter bancaire

أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل إلى 15 يوما أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك BADR في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولي بنك بدر عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

– **سنة 2005:** في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك بدر بتطبيق مفهوم البنك الالكتروني للسماح لزبائنه بالاطلاع على رصيد حسابهم إلى جانب ذلك فقد تم ابتكار قرض جديد قصير الأجل والذي يكون مضمونا بسلع عقارية أو أوراق مالية.

– **سنة 2006:** إصدار بطاقات CBR التي عممت على وكالات البنك في نهاية جوان2006.[1]

بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصيرفة التأمين في ماي 2007، فقد قام بنك BADR بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها على مستوى وكالاته.

المطلب الثاني: أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني.[2]

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك BADR باعتبارها مؤسسة اقتصادية عمومية، فإن الدور الأساسي المنوط به هو تقديم الخدمات العمومية للزبائن وتسهيل التعامل بفتحه لحسابات جارية، وإجراءات عملية الإيداع والسحب، أي القيام بجميع عمليات المصرف إضافة إلى مهامه المتعلقة بسلك الموظفين حيث يتولى استقبال التحويلات الواردة من الهيئات المستخدمة وتحويلها إلى حساب الموظفين.

كما يتولى عملية تلقي الودائع المالية بأنواعها، سواء كان ذلك بفائدة أو بدونها ويساهم في جلب الأموال عن طريق الادخار، التوفير و تشجيع الأسر والمؤسسات على ذلك. إلا أن

[1] - محبوب مراد، مرجع سابق، ص 118.

[2] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان، أثناء القيام بالتربص، يوم 2024/04/21.

- CBR : Carte badr de retrait .

المهام الرئيسية للمصرف تكمن في تنشيط التجارة الخارجية والداخلية، بإعادة استثمار مبالغ الودائع بشكل قروض تختلف باختلاف طبيعة القرض ومدته، والشخص الممنوح له، ويتضح ذلك في منح القروض التجارية والفلاحية للقطاعين العام والخاص سواء بالعملة الصعبة أو الوطنية، حسب إستراتيجية المشروعات التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للوطن.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى دعم التنمية الاقتصادية بتوفير التمويل اللازم للمشاريع و تشجيع الاستثمار، و تتمثل أهدافه الرئيسية في:

أ – يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وتنويع مجالات دخله كمؤسسة مصرفية شاملة، وذلك من خلال تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة، كما يعمل على تحسين العلاقات مع العملاء من أجل الحصول على أكبر حصة من السوق قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية للمساهمة في القطاع الفلاحي؛

ب – منح القروض قصيرة الأجل من أجل تمويل المشاريع و هذا لتحريك العجلة الاقتصادية إلى الأفضل؛

ج – تحقيق أكبر ربح ممكن؛

د – إرضاء وكسب أكبر عدد من الزبائن من خلال كسب ثقتهم.

كما يسعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم، والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- ❖ رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- ❖ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- ❖ تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

تمثل الهياكل التنظيمية دعائم أساسية لبنية المؤسسة، بغض النظر عن طبيعتها، و نستعرض هنا الهيكل التنظيمي للمديرية العامة السابق و الحالي بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للإستغلال.

أولا – الهيكل التنظيمي للمديرية العامة السابق:

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية السابق من عدة مديريات تشرف على مختلف جوانب عمل البنك و هي تضم:

مجلس إداري: يترأسه مدير عام يساعده مديرين.

1- مديريات القروض: وتحتوي:

- ❖ مديرية التمويل الفلاحي(D.F.A) ؛
- ❖ مديرية الشؤون الدولية(D.A.I) ؛
- ❖ مديرية تمويل النشاطات الخاصة(D.F.A.P) ؛
- ❖ مديرية تمويل المؤسسات العمومية(D.F.E.P) ؛

2- مديريات إدارية: وتضم ما يلي:

- ❖ مديرية الخزينة والشؤون المالية(D.T.A.F) ؛
- ❖ مديرية التنظيم والإعلام الآلي(D.O.I) ؛
- ❖ مديرية التسويق والتنمية(D.M.D) ؛
- ❖ مديرية الوسائل العامة(D.M.G) ؛
- ❖ مديرية التفتيش العامة والمراجعة(D.I.G.A) ؛
- ❖ مديرية الشؤون القانونية(D.A.J) ؛
- ❖ مديرية المستخدمين والتكوين(D.P.F) ؛
- ❖ مديرية الاتصال(D.C) ؛

ونظرا لوجود بعض الثغرات في الهيكل التنظيمي خاصة بالنسبة للوظائف التي كانت تؤديها بعض المديريات مع الوظائف التي كان ينبغي أن يقوم بها البنك وخصوصا بعد دخول الجزائر في اقتصاد السوق، وتزايد الطلب على الخدمات البنكية ازدادت حدة المنافسة بين البنوك وهذا سيشكل تهديدا للبنك مما سيجبره على تغيير إستراتيجيته، وبالتالي فالهيكل التنظيمي يتماشى حسب الظروف، ومن أجل تسيير البنك على أحسن وجه وتسهيل وظائف الإدارة قرر المسؤولين على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تغيير هيكلها التنظيمي بصفة تدريجية إبتداءا من سنة 1999، ليصبح الهيكل التنظيمي الجديد على الشكل الآتي:

ثانيا – الهيكل التنظيمي للمديرية العامة الجديد:

جاء الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية العامة بهدف تعزيز الكفاءة و التنظيم، من خلال تقسيم المهام و المسؤوليات بشكل أكثر وضوحا على الآتي:

1- الإدارة العامة: يترأسها المدير العام وهي تضم:

- ❖ إدارة التدقيق الداخلي(D.A.I) ؛
- ❖ قسم العلاقات(D.E.P) ؛
- ❖ المراقبة العامة .

2- مدير عام مساعد مكلف بالموارد والقروض والتغطية، وتندرج تحتها الإدارات الآتية:

- ❖ إدارة تمويل المؤسسات الكبيرة (D.I.G.E)؛
- ❖ إدارة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (D.F.PME)؛
- ❖ إدارة تمويل النشاطات الفلاحية (D.F.A.A)؛
- ❖ إدارة الدراسات والأسواق والمنتجات (D.D.P.M.P)؛
- ❖ إدارة المتابعة والتغطية (D.D.R)؛

3- مدير عام مساعد مكلف بالإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة (D.G.A) وهو مسؤول عن الإعلام الآلي والمحاسبة والخزينة من خلال الإدارات التالية:

- ❖ إدارة الإعلام الآلي المركزية (D.I.C)؛
- ❖ إدارة الإعلام الآلي لشبكات الاستغلال (D.I.R.E)؛
- ❖ إدارة التمويل والصيانة الآلية (D.T.M.I)؛
- ❖ إدارة الخزينة (D.T)؛

- ❖ إدارة المحاسبة العامة (D.C.G)؛

4- مدير عام مساعد مكلف بالإدارة والوسائل، وتندرج تحتها الإدارات الآتية:

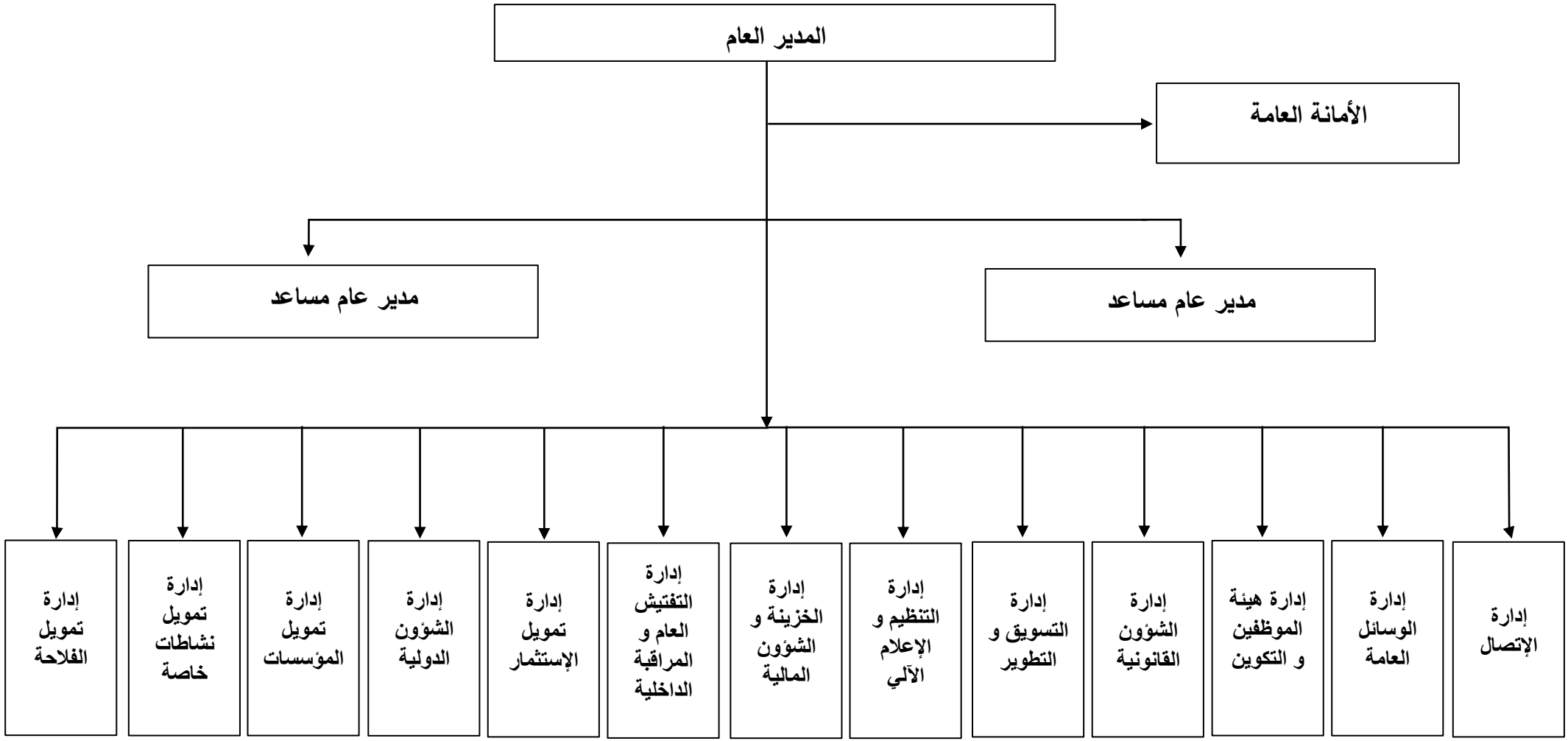
- ❖ إدارة الموظفين (D.P)؛
- ❖ إدارة تكوين الموارد البشرية (D.R.R.H)؛
- ❖ إدارة الوسائل العامة (D.M.G)؛
- ❖ إدارة التنظيم، الدراسات القانونية والمنازعات (D.R.E.G.E)؛
- ❖ إدارة التنبؤ ومراقبة التسيير (D.P.C.G)؛

5- القسم الدولي وهو يتضمن ما يلي:

- ❖ إدارة العمليات التقنية مع الخارج (D.P.C.G)؛
- ❖ إدارة العلاقات الدولية (D.R.I)؛
- ❖ إدارة المراقبة والإحصائيات (D.C).

الهيكل التنظيمي السابق للمديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية يتألف من عدة إدارات تحت إشراف المدير العام و الموضحة في الشكل الموالي:

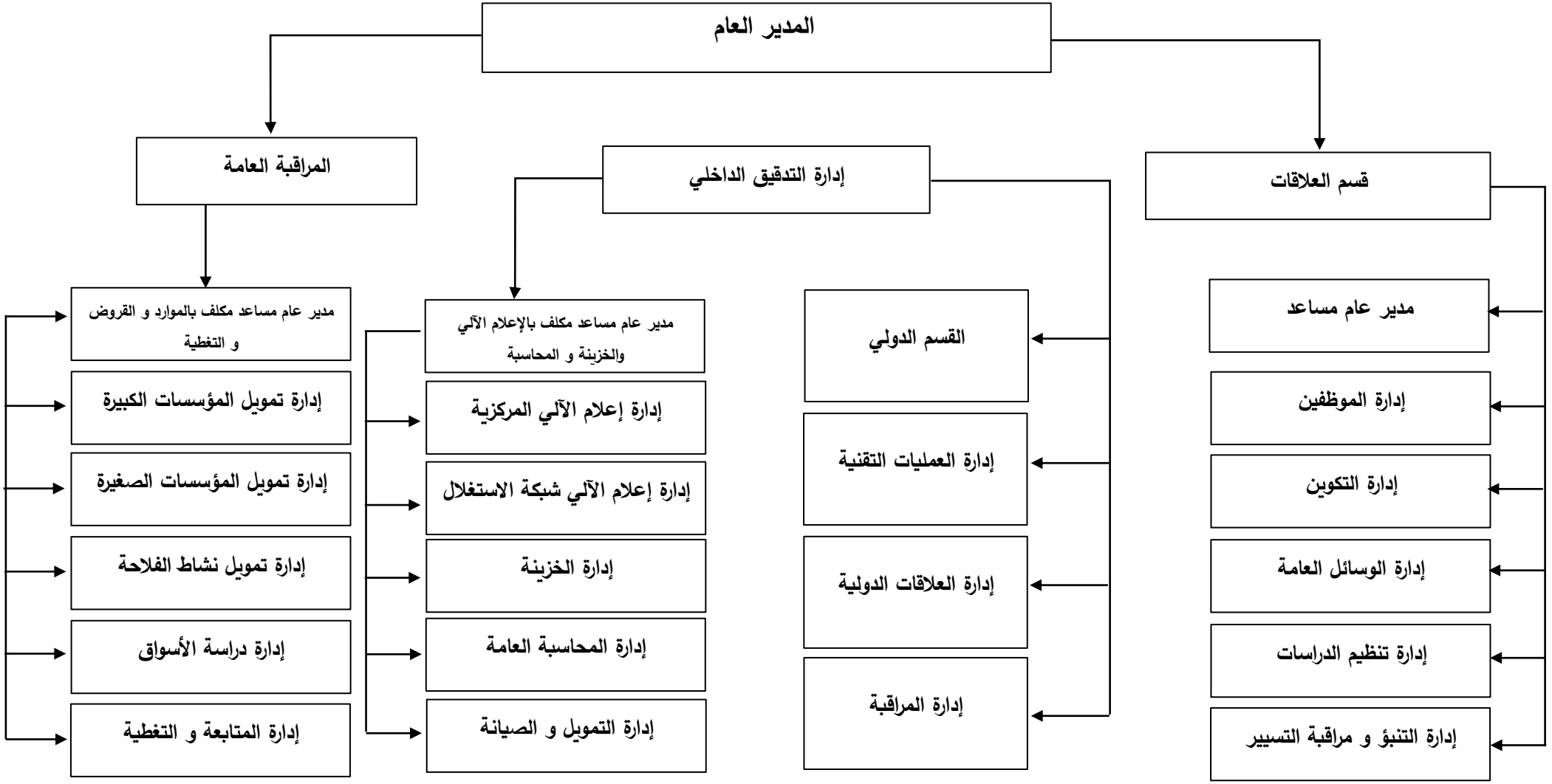
شكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي السابق للمديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بني سليمان 850–

أنشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية هيكلا تنظيميا جديدا بهدف تعزيز كفاءته و فعاليته في خدمة عملائه و تحقيق أهدافه الاستراتيجية و تعزيز الرقابة الداخلية و يتمثل في الشكل الآتي:

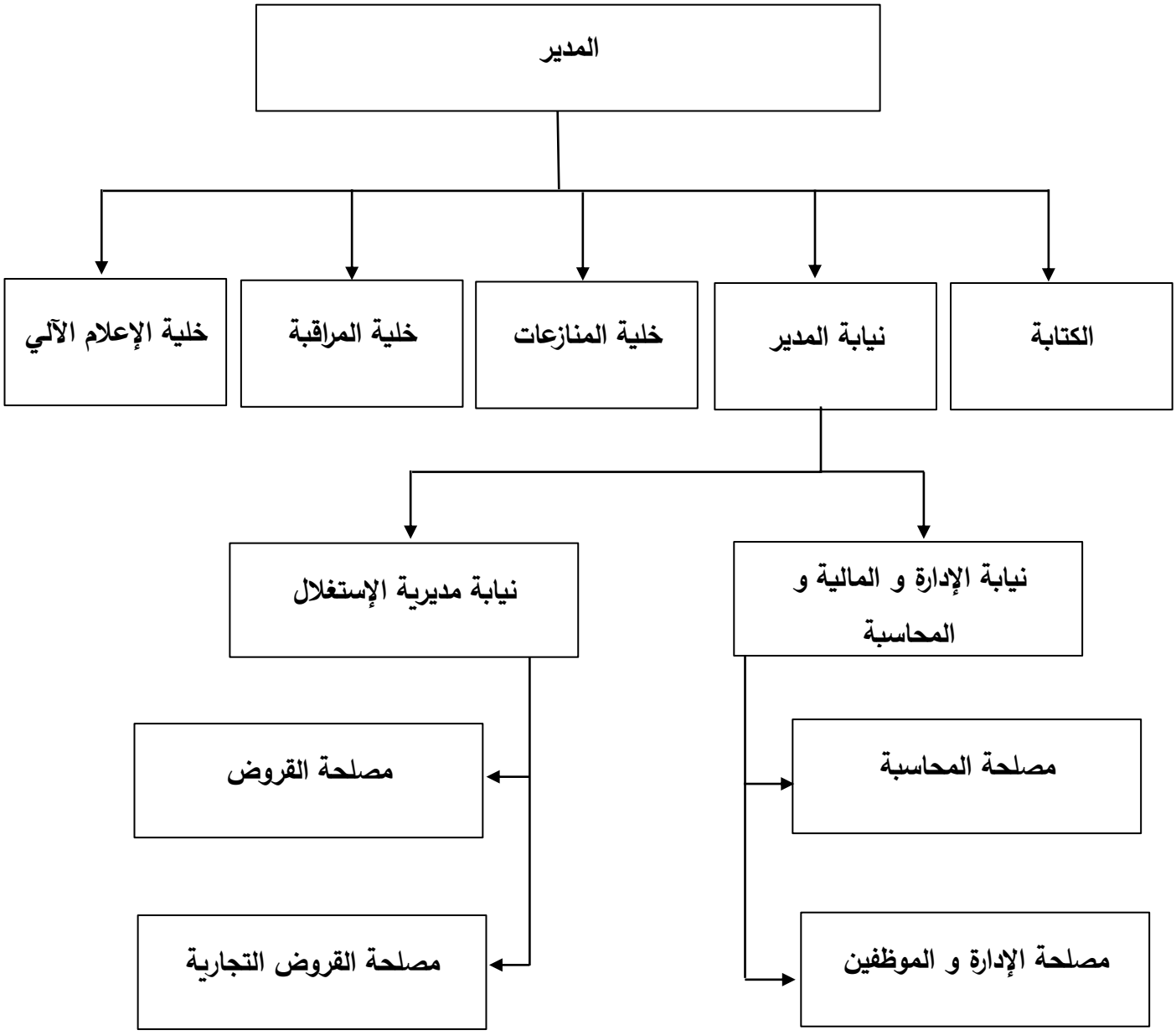
شكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة بني سليمان 850–

يضمن الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية المدية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية توزيع المهام بوضوح و تحقيق التنسيق الفعال بين مختلف وحدات المديرية كما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (03-03): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية المدية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة بني سليمان 850–

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بني سليمان–.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بني سليمان 850 –.

المطلب الأول: تعريف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – بني سليمان 850 –.

وكالة بني سليمان هي واحدة من بين الوكالات التابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR تحمل رمز 850 و هي تابعة للمجمع الجهوي للاستغلال المدية الحامل الرمز 026، و تعتبر وكالة بني سليمان من بين 08 وكالات التابعة لهذا المجمع حيث أنشئت سنة 1984، ويقع مقرها في المركز التجاري بني سليمان، حيث يوجد بالوكالة 20 موظف و موظفة تختلف مهام كل واحد عن الآخر، و هي عبارة عن بنك تجاري، تتعامل وكالة بني سليمان مع عدد هام من الزبائن سواء كانوا أشخاص عاديين أو تجار مؤسسات خاصة أو شركات تابعة للقطاع العام بالإضافة إلى شريحة كبيرة من الفلاحين ، و يلعب البنك دوره في تطوير النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية في شتى المجالات.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بني سليمان 850.

تظهر الهياكل التنظيمية للوكالات مدى تطور البنك ، حيث تتزايد نسبة أداء البنك بمرور الوقت مع تطور هيكله التنظيمي، و يتكون الهيكل التنظيمي في وكالة بني سليمان من:

أولا– مدير الوكالة: وهو الممثل الرسمي للوكالة و له عدة أعمال منها:

- ❖ المحافظة وحماية صورة البنك؛
- ❖ متابعة ومراقبة جميع المصالح والفروع؛
- ❖ يترأس مجلس القرض ويسهر على القروض المقدمة؛

[1] - بناءا على معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة يوم 2024/04/21.

ثانيا– السكريتاريا: وهي على علاقة مباشرة مع مدير الوكالة وجميع الموظفين كما تربطها علاقة مباشرة مع الزبائن الذين يرغبون في نقل انشغالاتهم للمدير.

ثالثا– الواجهة: وتحتوي على المصالح الآتية:

1– مصلحة الاستقبال والتوجيه: ومهمتها الرئيسية استقبال الزبائن وتوجيههم إلى المصالح التي تنطوي على خدمتهم.

2– شباك السحب: وينقسم بدوره إلى قسمين:

- **شباك الدينار:** يقوم بمختلف المعاملات النقدية مع الزبائن بالعملة الوطنية وكذا عملية التخليص؛
- **شباك العملة الصعبة:** يقوم بمختلف المعاملات النقدية مع الزبائن بالعملة الصعبة وكذا إيداعات الزبائن بالعملة الصعبة إضافة إلى تبادل بالعملات المختلفة؛

3– المكلف بالزبائن الأشخاص: وهو يقوم بتقديم خدمات للأشخاص المعنويين.

4– المكلف بالزبائن الشركات: ويقوم بتقديم الخدمة للمؤسسات والشركات.

رابعا– ما وراء الواجهة: وتضم المصالح الآتية:

1– مصلحة القروض: وتقوم بدراسة ومعالجة الملفات وتقديم القروض وهو المسؤول على كل العمليات المتعلقة بالقرض من ضمانات ومتابعة وغيرها.

2– مصلحة المنازعات القانونية: وتتولى ملفات الزبائن الذين استوفت ضدهم كافة الإجراءات الودية، وتم تحويلهم على مستوى القضاء كما تقوم بالحرص على دفع أتعاب المحاماة.

3– مصلحة التجارة الخارجية: وتقوم باستقبال وتحويل الأموال بالعملة الصعبة.

4– مصلحة الإدارة: وتقوم بالوظائف الآتية:

- تسير الموارد البشرية؛
- تكوين الموظفين العاملين بها؛
- تنظيم الميزانية والسهر على تنفيذها؛

خامسا– قسم التحويلات: ويقوم بتنفيذ أوامر التحويلات المقدمة من طرف الزبائن لفائدة حسابات أخرى و يضم المصالح الآتية:

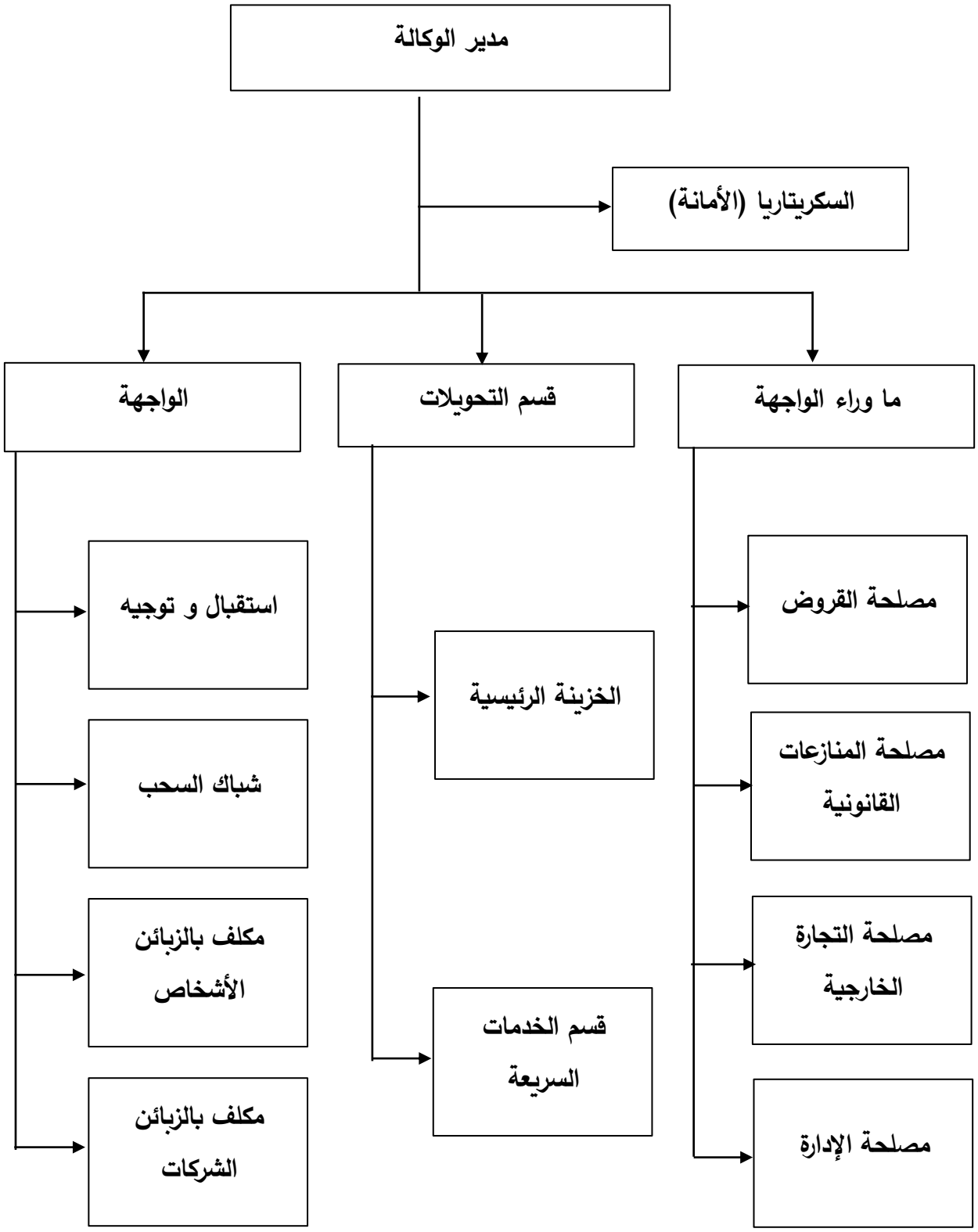
1- الخزينة الرئيسية: وتعتبر مصدر الأموال الموجهة لخدمة الزبائن وتمويل عملية منح القروض.

2- مصلحة الخدمة السريعة: وهي التي تقوم بتحسين أداء البنك اتجاه العميل كعملية توفير شبابيك التخليص الآلية وغيرها.[1]

و يمكن توضيح مختلف المصالح و الأقسام على مستوى وكالة بني سليمان 850 في الشكل الآتي:

[1]- بناءا على معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة يوم 2024/04/21.

شكل رقم (03-04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بني سليمان 850-



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة بني سليمان 850 –.

إن الهيكل التنظيمي أعلاه يوضح توزيع المسؤوليات و الوظائف داخل الوكالة لضمان تقديم خدمات متكاملة و شاملة للعملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، و يختلف هذا الهيكل عن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة و المديرية الجهوية في ما يلي:

1- الوكالة:

- ❖ أصغر وحدة تنظيمية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية؛
- ❖ تقدم خدمات بسيطة للعملاء؛
- ❖ تخضع لإشراف المديرية الجهوية؛

2- المديرية الجهوية:

- ❖ تشرف على عدد من الوكالات في منطقة جغرافية محددة؛
- ❖ تقدم خدمات مصرفية أكثر تنوعا من الوكالة؛
- ❖ تخضع لإشراف المديرية العامة؛

3- المديرية العامة:

- ❖ أعلى سلطة إدارية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية؛
- ❖ تضع السياسات العامة للبنك و تشرف على جميع فروعه؛

بشكل عام يمكن القول أن المديرية العامة تضع الاستراتيجيات و السياسات و المديرية الجهوية تضمن التنفيذ الفعال على المستوى الجهوي، و الوكالات تعمل على تطبيق تلك السياسات و تقديم الخدمات مباشرة للعملاء.

المطلب الثالث: الإجراءات العملية لمنح القروض من قبل بنك BADR –وكالة بني سليمان850–.

يتم تنفيذ عملية منح القروض على مستوى الوكالة وفقا لإجراءات محددة تشمل تحليل ملفات طلبات القروض، و بعد ذلك يتم اتخاذ القرار بمنح القرض بناء على البيانات المقدمة و المعايير المعمول بها كما يلي:[1]

أولا– إعداد و تقديم ملف طلب القرض:

يتم منح القرض من قبل بنك BADR بتوفر الوثائق المهمة التي تمثل ملف القرض و الذي يتكون من :

1– طلب خطي: يتضمن الطلب الخطي توضيح نوع القرض المطلوب، قيمته، مدته، و توقيع طالب القرض على الضمانات المقدمة (انظر الملحق رقم 01).

2– دراسة تقنية اقتصادية: تتميز الدراسة التقنية الاقتصادية بشمولها لعناصر متعددة تشمل تقديم المشروع، و تحديد الموقع، ووصف المنتج أو الخدمة المقدمة، إضافة إلى التحليل الشامل للسوق ...الخ (انظر الملحق رقم 02).

3– مختلف الوثائق الإدارية والتقنية المتعلقة بالمشروع تصريح الإنشاء نسخة من السجل التجاري...الخ .

4– الدراسة المالية للمشروع: وتحتوي على هيكلة التمويل المطلوب، الميزانيات التقديرية، مما يعكس الجهد الشامل لتقييم الجوانب المالية و ضمان استدامة و نجاح المشروع (انظر الملاحق رقم 04/03/02).

ثانيا– دراسة ملف القرض:

بعد الانتهاء من تكوين ملف القرض، تأتي بعدها الخطوة الموالية والمتمثلة في الدراسة الأولية للملف المقدم بهدف تقدير درجة المخاطرة التي يتوقف عليها اتخاذ القرار بشأن القرض ويتم دراسته على عدة مستويات نذكر منها:

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بني سليمان 850 -.

1- المركز المالي للزبون: يقصد بها مدى إمكانية طالب القرض على تسديد قيمة القرض في المواعيد المحددة وذلك بالاعتماد على مدى انتظام الزبون في سداد القروض التي سبق وأن تحصل عليها سواء لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية أو من بنوك أخرى، وكذلك مردودية النشاط الذي يقوم به.

2- سمعة الزبون: هي دراسة سمعة طالب القرض، ويتم الحكم على سمعته وشخصيته من خلال المقابلة التي يقوم بها المكلف بالدراسات مع الزبون، كذلك من خلال الاستفسار عنه وعلاقته بالبنوك الأخرى، وهل له خلافات معها كذلك وضعيته اتجاه مصلحة الضرائب والضمان الاجتماعي.

3- الدراسة التقنية الاقتصادية و المالية: تتمثل في الدراسة الاقتصادية التي تشمل دراسة السوق ودرجة المنافسة في هذا القطاع ... الخ، أما الدراسة المالية فهي تعتمد على الميزانيات التقديرية المقدمة من طرف طالب القرض وكذلك جدول حسابات النتائج وتعتبر من أهم المعايير لتقدير وتأهيل المؤسسة أو المشروع للاستفادة من القرض، وهي عبارة عن دراسة البنية المالية للمشروع وذلك بالاعتماد على النسب المالية.

4- الضمانات: تعرف على أنها تأمين ضد مخاطر عدم القدرة على السداد، حيث من خلالها يمكن للبنك في حالة العجز استرجاع قيمة القرض الممنوحة وتصنف إلى ضمانات شخصية كالكفالة وضمانات حقيقية كالرهن الحيازي.

5- رأي المكلف بالدراسات: في هذه المرحلة يتحدث المكلف بالدراسات بصفة عامة عن نجاعة المشروع من عدمه وإعطاء رأيه الشخصي (الموافقة أو الرفض) ويقدم الملف للمدير .

6- اتخاذ القرار النهائي: بعد انتهاء المكلف بالدراسات من جميع التحاليل المطلوبة، يسلم الملف للمدير للاطلاع عليه والاجتماع باللجنة المكونة من أربعة موظفين من بينهم المدير والمكلف بالدراسات لإعطاء القرار النهائي على مستوى الوكالة ثم يرسل بالملف لمديرية الاستغلال، وهناك يتم إعطاء الرأي الأخير (قبول أو رفض الملف).

7- منح القرض: في حالة قبول القرض من طرف مديرية الاستغلال تقوم هذه الأخيرة بإصدار رخصة للقرض تحتوي على (مبلغ القرض، الطريقة والأجل المحدد للتسديد، نوع الضمانات) تقوم بتقديمها للوكالة تأتي بعدها اتفاقية القرض أين يتم إعداد عقد بين الوكالة و

المستثمر، يمضي من خلاله على وثائق رسمية تتضمن الضمانات والكفالات الضرورية لتغطية مبلغ القرض والآجال المحددة لتسديد الدين.

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بني سليمان.

تقوم وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بني سليمان بتحليل ملف القرض باستخدام أدوات التحليل المالي، وهو خطوة بالغة الأهمية في تحديد مصير المشروع، حيث يعتمد ذلك على امتثال المؤسسة الطالبة للقرض للشروط اللازمة لتمويلها، و تتم دراسة أي ملف متعلق بالقرض وفق ثلاث مراحل، الدراسة التقنية الاقتصادية، الدراسة المالية، و في الأخير نتيجة دراسة ملف القرض (اتخاذ القرار).

المطلب الأول: الدراسة التقنية و الاقتصادية.

يتطلب قبل القيام بأي خطوة أن نقدم معلومات شاملة حول هذا المشروع، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالقرض المطلوب و هي كالآتي:[1]

- **اسم المؤسسة:** x ؛
- **الطبيعة القانونية:** شركة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة EURL ؛
- **نوع النشاط:** نشاط خدماتي؛
- **طبيعة النشاط:** نقل و توزيع المحروقات؛
- القطاع الخاص؛
- **المسير:** السيد (ا.م) يبلغ من العمر 38 سنة، ذو خبرة في مجال النقل و اللوجستيك، يحمل الجنسية الجزائرية، و الساكن بـ بني سليمان وهي نفس مكان مقر المشروع المقدم للبنك؛
- الشركة متعاقدة مع شركة عمومية نفطال Naftal؛
- **الغرض من القرض:** إنشاء شركة خاصة بنقل و توزيع المحروقات (شراء معدات، شاحنات و مقطورات صهريج Remorques citernes)؛

[1] - وثائق مقدمة من طرف البنك.

- ❖ **قيمة القرض:** 19320000 دج؛
- ❖ **مدة القرض:** خمس سنوات؛
- ❖ **سعر الفائدة:** 6%؛
- ❖ **خطة التمويل:**

– مساهمة شخصية 30% ..... بقيمة 8280000 دج.

– قرض بنكي 70%..... بقيمة 19320000 دج.

- ❖ **الضمانات تمثلت في:** الرهن الحيازي للمعدات المقتنية بمبلغ القرض؛

المطلب الثاني: الدراسة المالية.

سيتم إجراء دراسة مالية لهذا المشروع استنادا إلى الوثائق المحاسبية المقدمة من قبل السيد (ا.م) للوكالة التي تعتبر كإثباتات مالية محاسبية.

أولا: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

في هذه المرحلة تكون الوكالة بصدد حساب كل من: رأس المال العامل (FR) بأنواعه، احتياجات رأس المال العامل (BFR) و الخزينة (TN).

1- رأس المال العامل (FR):

يتمثل رأس المال العامل في تلك النسبة من الأموال الدائمة التي يتم استخدامها في تغطية الأصول الثابتة، ويظهر الجدولين التاليين لنا قيم رأس المال العامل من أعلى و أسفل الميزانية على التوالي.

جدول رقم (03-01): رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأموال الدائمة	71354609.24	80049936.76	88589734.48	97774686.4	107120540.5
الأصول الثابتة	43318606.76	37642606.76	31966606.76	26290606.76	20614606.76
رأس المال العامل	28036002.48	42407330	56623127.72	71484079.64	86505933.74

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

جدول رقم (03-02): رأس المال العامل من أسفل الميزانية للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأصول المتداولة	129202910.5	143574238	157790035.7	172650987.6	187672841.8
الديون قصيرة الأجل	101166908	101166908	101166908	101166908	101166908
رأس المال العامل	28036002.5	42407330	56623127.7	71484079.6	86505933.76

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

من خلال البيانات الواردة والنتائج المتحصل عليها في الجدول (03-01) أو (03-02) يتضح أن رأس المال العامل للمؤسسة x موجب خلال جميع الفترة (2023-2027)، كما نلاحظ أنه في تزايد مستمر، تشير هذه الحالة على أن الأموال الدائمة تغطي كافة الأصول الثابتة ويبقى فائض أو هامش أمان يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو سداد الديون في المستقبل وهذا يعزز قدرة المؤسسة x على تحمل التزاماتها المالية بكفاءة.

رأس المال العامل يتكون من ثلاثة أنواع و هي كما يلي:

1-1-رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة، و يظهر الجدول الآتي قيم هذا المؤشر.

جدول رقم (03-03): تغيرات رأس المال العامل الخاص خلال الفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأموال الخاصة	52034501.24	64593936.76	76997734.48	90046686.4	103256540.5
الأصول الثابتة	43318606.76	37642606.76	31966606.76	26290606.76	20614606.76
رأس المال العامل الخاص	8715894.48	26951330	45031127.72	63756079.64	82641933.76

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة x موجب و في تزايد مستمر خلال السنوات الخمسة (2023-2027)، و هذا يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة x كافية لتغطية الأصول الثابتة.

1-2-رأس المال العامل الأجنبي:

و يقصد به قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون، و تعد هذه الموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، و الجدول الآتي يوضح لنا قيم هذا المؤشر.

جدول رقم (03-04): تغيرات رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
إجمالي الديون	19320000	15456000	11592000	7728000	3864000
رأس المال العامل الأجنبي	19320000	15456000	11592000	7728000	3864000

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

استنتاجا من البيانات المقدمة في الجدول (03-04) إن رأس المال العامل الأجنبي للمؤسسة x موجب، مما يدل على أنها تفضل استخدام الديون كوسيلة لتمويل أصولها المتداولة.

1-3-رأس المال العامل الإجمالي:

يتمثل رأس المال العامل الإجمالي في مجموع الأصول المتداولة، والتي تعتبر عادة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال السنة.

جدول رقم (03-05): تغيرات رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأصول المتداولة	129202910.5	143574238	157790035.7	172650987.6	187672841.8
رأس المال العامل الإجمالي	129202910.5	143574238	157790035.7	172650987.6	187672841.8

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة x موجب طيلة السنوات الخمسة (2023-2027)، كما نلاحظ أيضا أنه في ارتفاع مستمر و هذا يعطي صورة إيجابية لصحة التوازن المالي للمؤسسة x.

2- احتياجات رأس المال العامل (BFR):

بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الميزانية المالية التقديرية نستطيع تحديد احتياجات رأس المال العامل وذلك من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم (03-06):تغيرات احتياجات رأس المال العامل BFR للفترة (2023-2027)

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأصول المتداولة ما عدا أصول الخزينة	12962840	12962840	12962840	12962840	12962840
الخصوم المتداولة ما عدا خصوم الخزينة	101166784	101166784	101166784	101166784	101166784
احتياجات رأس المال العامل	-88203944	-88203944	-88203944	-88203944	-88203944

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

يتضح لنا من النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه بأن قيم احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة x سالبة خلال السنوات الخمسة (2023-2027) و هذا الانخفاض يفسر للبنك عن مدى قدرة المؤسسة x على مواجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال، و أنها ليست بحاجة إلى موارد مالية.

3- الخزينة(TN):

هي مجموع الأصول التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.

جدول رقم (03-07): تغيرات رصيد الخزينة للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
رأس المال العامل	28036002.48	42407330	56623127.72	71484079.64	86505933.74
احتياجات رأس المال العامل	-88203944	-88203944	-88203944	-88203944	-88203944
الخزينة	116239946.5	130611274	144827071.7	159688023.6	174709877.7

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن خزينة المؤسسة x موجبة و في تزايد مستمر خلال جميع السنوات، و هو يعني أن رأس المال العامل غطى كافة احتياجات رأس المال العامل، و يبقى فائض يحول إلى الخزينة، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة x في توازن مالي مريح من حيث السيولة و بإمكانها القيام بتسديد مستحقاتها بسرعة.

ثانيا: التحليل المالي بواسطة المردودية.

تعبر المردودية على قدرة الوسائل المتاحة لدى المؤسسة على تحقيق النتيجة.

1- المردودية التجارية:

هي مقياس لمدى كفاءة استخدام المؤسسة لمواردها لتحقيق الأرباح، وهي تعكس قدرة المؤسسة على تحويل الاستثمارات إلى أرباح صافية.

جدول رقم (03-08): تغيرات مؤشر المردودية التجارية للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
نتيجة الدورة الصافية	14867982	17121727.52	17756401.72	18623691.92	19088146.12
رقم الأعمال خارج الرسم	160000000	168000000	176400000	185220000	194481000
المردودية التجارية	0.09	0.10	0.10	0.10	0.09

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

نلاحظ أن المردودية التجارية للمؤسسة x موجبة خلال السنوات الخمسة (2023-2027)، وهذا يعني أن رقم الأعمال السنوي الصافي غطى جميع التكاليف.

2- المردودية الاقتصادية:

تقيس المردودية الاقتصادية الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، حيث يتم توضيح هذا المؤشر في الجدول الآتي.

الجدول رقم (03-09): تغيرات مؤشر المردودية الاقتصادية للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
فائض الإجمالي للاستغلال	17601600	24021600	24423880	25026776	25226836
الأصول الاقتصادية	172521517.2	181216844.8	189756642.5	198941549.4	208287448.5
المردودية الاقتصادية	0.10	0.13	0.12	0.12	0.12

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة x موجبة مع وجود انخفاض طفيف في قيمتها، وهذا يدل على أن المؤسسة x قادرة على استغلال موجوداتها.

3- المردودية المالية:

تعتبر مقياس لمدى كفاءة استخدام الأموال لتحقيق الربح، وتعرف أيضا باسم العائد على الاستثمار، ويظهر الجدول الآتي لنا قيم هذه المردودية.

جدول رقم (03-10): تغيرات مؤشر المردودية المالية للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
النتيجة الصافية	14867982	17121727.52	17756401.72	18623691.92	19088146.12
الأموال الخاصة	52034609.24	64593936.76	76997734.48	90046686.4	103256540.5
المردودية المالية	0.28	0.26	0.23	0.20	0.18

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم المردودية المالية في تراجع في السنوات الخمسة (2023-2027)، وهذا يدل على أن المؤسسة x غير قادرة على استغلال مواردها المالية المتاحة بشكل عقلاني و عليه تحقيق نتيجة أكبر من خلال رفع مردوديتها.

ثالثا: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

1- نسب السيولة:

يعد التحليل بواسطة النسب المالية أحد أساليب التحليل الأكثر انتشارا و استخداما في البنوك التجارية، ويهدف استخدام هذه النسب إلى الحصول على معلومات شاملة حول سيولة المؤسسة و قدرتها على الدفع و مدى فعاليتها في إدارة الأصول، و لتقييم سيولة المؤسسة يتم حساب ثلاثة نسب رئيسية: نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة السريعة و نسبة السيولة النقدية.

1-1- نسبة السيولة العامة:

وهي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، والجدول الموالي يبين قيمها.

الجدول رقم (03-11): تغيرات نسب السيولة العامة للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأصول المتداولة	129202910.5	143574238	157790035.7	172650987.6	187672841.8
ديون قصيرة الأجل	101166908	101166908	101166908	101166908	101166908
نسبة السيولة العامة	1.27	1.41	1.55	1.70	1.85

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة x قد زادت بشكل متواصل خلال الفترة (2023-2027)، وكما نلاحظ أيضا أن نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد، ومنه يمكن استنتاج قدرة المؤسسةx على تغطية كامل ديونها القصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية، مما يزيد من ثقة البنك في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في تلك الفترة.

1-2- نسبة السيولة السريعة:

وهي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون بيع مخزونها، و الجدول الآتي يبين قيمها.

جدول رقم (03-12): تغيرات نسب السيولة السريعة للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأصول المتداولة ماعدا المخزونات	129202910.5	143574238	157790035.7	172650987.6	187672841.8
الخصوم المتداولة	101166908	101166908	101166908	101166908	101166908
نسبة السيولة السريعة	1.27	1.41	1.55	1.70	1.85

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد، مما يشير إلى قدرة المؤسسة x على تغطية خصومها المتداولة دون استخدام مخزونها، وذلك يعني أنها تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون أن تلجأ إلى بيع مخزونها السلعي في تلك الفترة.

1-3- نسبة السيولة النقدية:

تبين لنا هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في آجال قياسية باستخدام القيم الجاهزة، والجدول الآتي يبين لنا قيم هذه النسبة.

جدول رقم (03-13): تغيرات نسب السيولة النقدية للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
القيم الجاهزة	116239946.5	130611274	152827071.7	167688021.2	182709877.8
ديون قصيرة الأجل	101166908	101166908	101166908	101166908	101166908
نسبة السيولة النقدية	1.14	1.29	1.51	1.65	1.80

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة x أكبر من النسبة المقبولة و التي تكون محصورة بين(25% – 35%)، وهذا يدل على أن المؤسسة تحتفظ بقدر معقول من النقدية في خزينتها، وكما يدل أيضا على أنها لا تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها.

2- نسب النشاط:

يعد التحليل بواسطة نسب النشاط واحد من النسب المهمة لقياس كفاءة المؤسسة في دوران موجوداتها، تقيس هذه النسبة سرعة تحويل عناصر الميزانية إلى مبيعات أو نقد، مما يسمح بمعالجة القصور الناجم عن استخدام نسب السيولة التي تعتمد على الحسابات المتداولة كأساس للقياس.

2-1-مهلة دوران إجمالي الأصول:

تعتبر هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لتوضيح العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في إنتاجها داخل المؤسسة، و يظهر الجدول الآتي قيم هذا المؤشر.

جدول رقم (03-14): تغيرات مؤشر مهلة دوران إجمالي الأصول للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
صافي المبيعات	160000000	168000000	176400000	185220000	194481000
مجموع الأصول	172521517.2	181216844.8	189756642.5	198941594.4	208287448.5
مهلة دوران الأصول	0.92	0.92	0.92	0.93	0.93

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول يؤدي إلى تحقيق رقم أعمال بمقدار 0.92 دج للفترة الممتدة على ثلاث سنوات (2023–2024–2025)، و فيما يتعلق بالسنتين (2026– 2027) لاحظنا أن كل دينار مستثمر في الأصول يحقق رقم أعمال قدره 0.93 دج، مما يشير إلى تحسن طفيف في كفاءة إدارة المؤسسة x .

2–2–معدل دوران الأصول الثابتة:

تتجلى أهمية هذا المعدل في قدرته على قياس كفاءة الإدارة و فعالية أدائها في استغلال و استخدام الأصول الثابتة في توليد المبيعات.

جدول رقم (03–15): تغيرات مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2023–2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
صافي المبيعات	160000000	168000000	176400000	185220000	194481000
الأصول الثابتة	43318606.76	37642606.76	31966606.76	26290606.76	20614606.76
مهلة دوران الأصول الثابتة	3.69	4.46	5.51	7.04	9.43

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

يتضح لنا من النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة x في تزايد مستمر خلال كامل الفترة (2023–2027)، ويدل هذا على مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.

2–3–نسبة التمويل الدائم:

تكمن أهمية هذه النسبة في قدرتها على قياس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة، و تحدد مستوى رأس المال العامل، و نستعين بالجدول الآتي لتوضيح قيم هذا المؤشر.

جدول رقم (03-16): تغيرات مؤشر نسبة التمويل الدائم للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأموال الدائمة	71354609.24	80049936.76	88589734.48	97774686.4	107120540.5
الأصول الثابتة	43318606.76	37642606.76	31966606.76	26290606.76	20614606.76
نسبة التمويل الدائم	1.64	2.50	2.77	3.71	5.19

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة x أكبر من الواحد، وتتزايد بشكل مستمر خلال الفترة (2023-2027)، ويعني ذلك أنها قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة.

2-4-نسبة التمويل الخاص:

تكمن أهمية هذه النسبة في قدرتها على قياس مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ويستلزم أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، والجدول الموالي يوضح قيمها.

جدول رقم (03-17): تغيرات مؤشر نسبة التمويل الخاص للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأموال الخاصة	52034609.24	64593936.76	76997734.48	90046686.4	103256540.5
الأصول الثابتة	43318606.76	37642606.76	31966606.76	26290606.76	20614606.76
نسبة التمويل الخاص	1.20	1.71	2.40	3.42	5.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

يتضح من الجدول أن نسبة التمويل الخاص للمؤسسة x تتزايد بشكل مستمر خلال الخمس سنوات و هذا يدل على أن المؤسسة تستطيع تغطية أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة، وهو مؤشر إيجابي يدل على أن هناك توازن مالي.

2-5-نسبة التمويل الخارجي:

هي نسبة تقيس المدى الذي ذهبت إليه في تمويل أصولها من أموال الغير، ولتوضيح قيم هذه النسبة نستعين بالجدول الآتي.

جدول رقم (03-18): تغيرات نسبة التمويل الخارجي للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
مجموع الديون	120486908	116622908	112758908	108894908	105030908
مجموع الأصول	172521517.2	181216844.8	189756642.5	198941594.4	208287448.5
نسبة التمويل الخارجي	0.69	0.64	0.59	0.54	0.50

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة x في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمسة (2023-2027)، و ذلك يعني أن المؤسسة x قادرة على تسديد ديونها في حالة التصفية من خلال بيع موجوداتها.

3- نسب المديونية:

3-1- نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام:

تقيس هذه النسبة حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة، وهذه النسبة يوضحها الجدول الآتي.

جدول رقم (03-19): تغيرات نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأموال الخاصة	52034609.24	64593936.76	76997734.48	90046686.4	103256540.5
مجموع الأصول	172521517.2	181216844.8	189756642.5	198941594.4	208287448.5
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	0.30	0.35	0.40	0.45	0.49

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام موجبة و ترتفع من سنة لأخرى، لذلك يمكن القول أن المؤسسة x تعتمد بشكل كبير على الأموال الخاصة في التمويل العام.

3-2- نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة، وهذه النسبة يوضحها الجدول الموالي.

جدول رقم (03-20): تغيرات نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
الأموال الخاصة	52034609.24	64593936.76	76997734.48	90046686.4	103256540.5
الموارد الدائمة	71354609.24	80049936.76	88589734.48	97774686.4	107120540.5
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	0.72	0.80	0.86	0.92	0.96

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

يتضح لنا من النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة x موجبة وفي ارتفاع مستمر خلال الفترة (2023-2027)، ونلاحظ أيضا أنها أكبر من 50%، وهو ما يعتبر المقياس المناسب لاعتماد المؤسسة x في تمويلها الدائم على الأموال الخاصة.

3-3- نسبة تغطية المصاريف المالية:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على التحكم في نفقاتها المالية، كما يبين الجدول الموالي قيمها.

جدول رقم (03-21): تغيرات نسبة تغطية المصاريف المالية للفترة (2023-2027).

البيان/ السنة	2023	2024	2025	2026	2027
المصاريف المالية	628985.52	1223872.48	991478.28	727084.08	462689.84
رقم الأعمال السنوي الصافي	160000000	168000000	176400000	185220000	194481000
نسبة تغطية المصاريف المالية	0.0039	0.0072	0.0056	0.0039	0.0023

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR.

نلاحظ من الجدول أن نسبة تغطية المصاريف المالية للمؤسسة x منخفضة مما يؤكد على أن المؤسسة x تتحكم في مصاريفها المالية بشكل جيد، فكلما كانت تغطية المصاريف منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

المطلب الثالث: نتيجة دراسة ملف القرض.

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بني سليمان – بعد اكتمال دراسة ملف طلب القرض من الجانب التقني، الاقتصادي و المالي، باتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض من عدمه، و ذلك وفقا للتنظيم المعمول به في البنك، و تعتمد هذه العملية على الدراسة التحليلية للمعلومات المحاسبية التقديرية المقدمة للوكالة مع التركيز على مؤشرات التوازن المالي، المردودية و النسب المالية، حيث ظهرت نتائج التحليل المالي إيجابية على العموم في جميع المراحل خصوصا فيما يتعلق بمعدل المردودية المثير للاهتمام حيث يحقق قيمة مضافة و يوفر للمؤسسة القدرة على سداد ديونها، و أيضا تحقيق التوازن المالي للمؤسسة x و هذا ما بينته النتائج المستخلصة من دراسة مؤشرات التوازن المالي.

بناء على نتائج الدراسة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، و مع الأخذ بعين الاعتبار لنشاط المؤسسة و خاصة تعاقدها مع شركة نفطال العمومية ما يضمن تنفيذ المشروع بصفة يومية و دورية، و أيضا الضمانات المقدمة و السمعة الجيدة للمؤسسة ، فقد تم قبول طلب المؤسسة x و منحها القرض.

و بعد قرار منح القرض من قبل البنك للمؤسسة x، يقوم البنك بمتابعة تسديد القرض من حيث الدفعات و الفائدة السنوية وذلك من أجل عدم الوقوع في خطر عدم التسديد.

خلاصة الفصل:

أكدت الدراسة الميدانية أن عملية منح القروض من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية تتطلب عناية شديدة و تقوم على دراسة ميدانية دقيقة، و تتضمن هذه العملية تسليط الضوء نحو عناصر متعددة، ومن أبرزها الضمانات التي يجب تقديمها لضمان سلامة القرض و تفادي مخاطر عدم السداد، و هو ما يثير قلق البنك.

أضف إلى ذلك يتم تنفيذ الدراسة التحليلية المالية لملف طلب القرض بالاعتماد على التحليل المالي، حيث يتم استنتاج قرار منح القرض أو عدمه بناء على النتائج المستخلصة من العمليات الحسابية و التحليلية للمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع اتضح لنا أن التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية يعد أداة فعالة لاتخاذ القرارات الرشيدة و يعد وسيلة هامة للحكم على أي مشروع بنجاح أو فشل سياساته، فهو يقوم على استخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية بهدف تحديد نقاط القوة و الضعف ذات الطبيعة المالية، و اقتراح الحلول التي تسمح بتعزيز نقاط القوة و التغلب على نقاط الضعف، و بذلك يساعد في تحقيق الأهداف التي أنشئت البنوك التجارية من أجلها، و لم تعد خدمات البنوك التجارية مقتصرة على العمليات التقليدية، بل تطورت و ارتبطت بالتطور التكنولوجي المعاصر، فهي تعمل كوسيط مالي بين أصحاب الفائض و العجز من خلال وظائفها المختلفة، كما تقوم البنوك بكشف الوضعية المالية للعملاء طالبي القروض، باستخدام أدوات التحليل المالي لتقييم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم في آجالها، و بناء عليه يتم اتخاذ قرار منح القروض من عدمه، كما تولي البنوك أهمية خاصة للقروض باعتبارها المورد الأساسي للإيرادات، لذا يجب أن تكون لكل بنك سياسة إقراضية مبنية على أسس و معايير سليمة، تعد المرشد الذي تعتمد عليه في إدارة منح القروض.

1- نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال دراستنا للموضوع إلى مجموعة من النتائج النظرية و التطبيقية و نلخصها كالآتي:

النتائج النظرية:

- ❖ تساهم البنوك التجارية و بفعالية في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات التي بحاجة إلى التمويل عن طريق القروض؛
- ❖ القروض البنكية تمثل جزءا بالغ الأهمية في تحقيق الأرباح و بدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد؛
- ❖ من خلال التحليل المالي يمكن الكشف عن الأسباب الفعلية لاختلال التوازن المالي للمؤسسات؛

❖ تساهم أدوات التحليل المالي في تمكين البنك على اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

النتائج التطبيقية:

❖ يتخذ بنك الفلاحة و التنمية الريفية قرار منح القروض بناء على دراسة ملف القرض من الناحية التقنية الاقتصادية و من الناحية المالية؛

❖ لا يعتمد البنك في قرار منح القرض على نتائج التحليل المالي لملف القرض فقط، بل يركز على حجم الضمانات المقدمة و سمعة العميل، و منه يتخذ قرار منح القرض سواء بالقبول أو الرفض؛

❖ من خلال تحليل نسب السيولة يمكن الاستنتاج بأن المؤسسة تتمتع بوضع مالي ملائم يمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

2- اختبار صحة الفرضيات:

بناء على دراساتنا النظرية و الميدانية للموضوع توصلنا إلى نتائج يمكن على أساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة.

❖ **الفرضية الأولى:** القرض البنكي هو مبلغ مالي يمنحه البنك للعميل لغرض ما مع وضع شروط لذلك، و تتمثل معايير منح القرض في شخصية العميل و سمعته و قدرته على السداد، و مركزه المالي إضافة إلى الضمانات المقدمة و الظروف المحيطة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

❖ **الفرضية الثانية:** التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المتاحة للحصول على معلومات يتم استخدامها في عملية اتخاذ قرارات مالية صائبة و رشيدة خاصة أثناء القيام بعمليات الإقراض و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

❖ **الفرضية الثالثة:** من خلال المؤشرات و النسب المحسوبة في الجانب التطبيقي، فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعتمد فعلا على مؤشرات التوازن و النسب المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض كونها تعطي فعلا صورة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

❖ **الفرضية الرابعة:** المؤشرات التي يعتمدها بنك الفلاحة و التنمية الريفية هي مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس مال العامل، احتياجات رأس مال العامل، الخزينة و النسب المالية من خلال التحليل المالي للقوائم المالية التي تساعد البنك على معرفة الحالة المالية الحقيقية لطالب القرض و هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

3- الاقتراحات و التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات و التوصيات نلخصها فيما يلي:

❖ التركيز على التحليل المالي في ترشيد القرارات التمويلية و العمل على تطوير أساليبه من قبل البنوك بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية؛

❖ ضرورة متابعة المشروع من طرف البنك و فرض الرقابة عليه لضمان استرجاع القرض الممنوح و فوائده في الآجال المحددة؛

❖ إيجاد طرق لمنح القروض تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

4- آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للتحليل المالي كأداة لترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية و بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، فنرى أنه مازالت بعض النقاط التي يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة و لهذا نقترح دراسة العناوين الآتية:

❖ مدى استعمال التكنولوجيا الحديثة في تطبيق أساليب التحليل المالي؛

❖ دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية؛

❖ أدوات التحليل المالي الحديثة و دورها في اتخاذ قرار منح القروض البنكية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. احمد حداد، **النقود والمصاريف مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
2. أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
3. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
4. إسماعيل عرباجي، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013.
5. أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف(مدخل تحليلي ونظري)** ، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
6. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
7. باديس بن يحي بوخلوة، **الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
8. بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
9. بلعور سليمان، **التسيير المالي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

10. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدري البارودي، **اقتصاد المعرفة: الأسس النظرية و التطبيق في المصارف التجارية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2012.

11. حسام الدين مصطفى خداش و آخرون، **أصول المحاسبة المالية (الجزء الأول)**، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.

12. حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

13. حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013 .

14. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

15. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

16. خالد أمين عبد الله إسماعيل، إبراهيم الطرد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

17. خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية**، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2000.

18. خبراء الشركة العربية المتحدة، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2007.

19. دريد كامل آل شيب، **مقدمة في الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

20. الراوي خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

21. رشاد العصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

22. رضا رشدي عبد المعطي، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

23. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، دار المنيرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1996.

24. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد و المصرفي**، منشورات الحلي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003.

25. سالم مؤيد سعيد، **نظرية المنظمة**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2003.

26. سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009.

27. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

28. صلاح إبراهيم شحاتة، **ضوابط منح الإئتمان المصرفي من منظور قانوني**، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2000.

29. طارق طه، **إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007.

30. طارق عبد العال حماد، **تقييم اداء البنوك التجارية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

31. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005.

32. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2004.

33. عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

34. عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس ،مفاهيم، تطبيقات)** دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.

35. عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي للمبادئ**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2003.

36. عبد الرزاق بن الحبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

37. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم و إدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.

38. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، سنة2000.

39. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

40. عبد المعطي رضا محفوظ، أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

41. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

42. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

43. عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية و الشرعية (النظام المصرفي- نظرية التمويل الإسلامي- البنوك الإسلامية)** ،دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر ، الإسكندرية، 2013 .

44. علا تعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

45. علي عباس، **الإدارة المالية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

46. فرحات غول: **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ،2017.

47. فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2000.

48. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2004.

49. محمد الصرفي، **التحليل المالي**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2014.

50. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2007.

51. محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

52. محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

53. محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسة المالية (البورصة و البنوك التجارية)**، الدار الجامعية، مصر، 1998.

54. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1999.

55. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

56. محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013.

57. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.

58. مدحت صادق، **أدوات و تقنيات مصرفية**، دار غريب للنشر و التوزيع، مصر، 2001.

59. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

60. منير إبراهيم الهندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، مصر، 1999.

61. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2003.

62. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

63. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

64. مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

65. ناصر داودي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، الجزء الأول، 1998.

66. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

67. هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

68. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار اثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1996.

المطبوعات الجامعية:

1. العيد صوفان، **محاضرات في التحليل المالي (مطبوعة جامعية)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2018.

2. حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي (مطبوعة جامعية)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016.

المقالات:

1. إسماعيل سبتي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 16، العدد 33، جانفي 2018.

2. رضا زهواني و آخرون، **دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد01، ديسمبر 2017.

3. سمية تبة، **دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية**، مجلة العلوم والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2013.

4. شاكر القزويني وأخرون، **القروض المصرفية و معايير منحها**، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد 11، يونيو2011.

5. محمد البشير بن عمر وآخرون، **تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد رقم 01، العدد01، جانفي 2018.

6. محمد بن بونيان، يوسف صوار، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، دراسة حالة بنك BNA سعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، الأردن، 07/06أفريل 2017.

الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1. آسيا قاسمي، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2008.

2. أمين راشدي، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2018.

3. أيمن فريد، **استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012-2013.

4. بلال معوج، **دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2016.

5. حمزة شباح، **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2014.

6. حياة بزقاوي، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

7. محبوب مراد، **استخدام استراتيجية إعادة الهندسة المالية الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

8. محمد طلحة، **الصيرفة الالكترونية وأثرها على الأداء التسويقي للبنوك**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتسويق، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2008-2009.

9. مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.

10. ناصر علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

11. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

النصوص القانونية و الوثائق الرسمية:

1. مرسوم رئاسي رقم 106/86 المؤرخ في 13مارس 1986، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد11، الصادر بتاريخ 1986/03/16.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Alan capiez, **élément de gestion financière**, elsevier masson, paris, 4 édition, 1994.

2. pierre conso , **gestion financière de l'entreprise,** Dunod, paris, 10e édition, 2002.

شبكة الأنترنت:

- https://badrbanque.dz

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): طلب الاستفادة من القرض.

EURL TRANSBLUE

BOULEVARD LES ROSES

BENI SLIMANE MEDEA

MONSIEUR LE DIRECTEUR

DE LA BANQUE BADR

OBJET : Demande de crédit d'investissement

Monsieur

J'ai l'honneur de vous demande de bien vouloir m'accorder un crédit d'investissement d'un montant de 19 320 000,00 DA représentant 70% de la valeur du matériel que je compte acquérir dont ci-joint facture pro format.

Le crédit sollicité sera remboursé dans une période de cinq (05) années, les intérêts bancaires seront négocies conformément aux conditions du marché financier.

Je reste à votre disposition pour vous fournir tous les documents nécessaires à l'approbation de ma demande.

Dans l'attente, je vous prie d'agréer, Monsieur le directeur, l'expression de ma parfaite considération.

L'INTERESSE

ملحق رقم (02): الميزانية (جانب الأصول) للفترة 2023-2027.

ACTIFS	EX 2023	EX 2024	EX 2025	EX 2026	EX 2027
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisation corporelles					
Terrais					
Bâtiments					
Autres immobilisation corporelles	39 336 006.76	33 660 006.76	27 984 006.76	22 308 006.76	16 632 006.76
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Tires mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	3 982 600.00	3 982 600.00	3 982 600.00	3 982 600.00	3 982 600.00
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT	43 318 606.76	37 642 606.76	31 966 606.76	26 290 606.76	20 614 606.76
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actif financiers courants					
Trésorerie	116 239 946.50	130 611 274.00	152 827 071.70	167 688 023.60	182 709 877.80
TOTAL ACTIF COURANT	129 202 910.50	143 574 202.00	157 790 035.70	172 650 987.60	187 672 841.80
TOTAL GENERAL ACTIF	172 521 517.20	181 216 844.80	189 756 642.50	198 941 594.40	208 287 448.50

EURL TRANSBLUE

ملحق رقم (03): الميزانية (جانب الخصوم) للفترة 2023-2027.

PASSIF	EX 2023	EX 2024	EX 2025	EX 2026	EX 2027
CAPITAUX PROPRES					
Capital émis	24 072 740.00	34 378 322.00	46 147 445.52	58 329 107.24	71 074 507.16
Capital non appelé					
Primes et réserves – Réserves consolidés					
Ecart de réévaluation					
Ecart d'équivalence					
Résultat net – Résultat net du groupe	14 867 982.00	17 121 727.52	17 756 401.72	18 623 691.92	19 088 146.12
Autres capitaux propres – Report à nouveau	13 093 887.24	13 093 887.24	13 093 887.24	13 093 887.24	13 093 887.24
Part de la société consolidante					
Part des minoritaires					
TOTAL (1)	52 034 609.24	64 593 936.76	76 997 734.48	90 046 686.40	103 256 540.50
PASSIFS NON COURANTS					
Emprunts et dettes financières	19 320 000.00	15 456 000.00	11 592 000.00	7 728 000.00	3 864 000.00
Impôts (différés et provisionnés)					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits constatés d'avance					
TOTAL (2)	19 320 000.00	15 456 000.00	11 592 000.00	7 728 000.00	3 864 000.00
PASSIF COURANTS					
Fournisseurs et comptes rattachés					
Impôts					
Autres dettes	101 166 908.00	101 166 908.00	101 166 908.00	101 166 908.00	101 166 908.00
Trésorerie passif					
TOTAL (3)	101 166 908.00	101 166 908.00	101 166 908.00	101 166 908.00	101 166 908.00
TOTAL GENERAL PASSIF (1+2+3)	172 521 517.20	181 216 844.80	189 756 642.50	198 941 594.40	208 287 448.50

EURL TRANSBLUE

ملحق رقم (04): جدول حسابات النتائج للفترة 2023-2027.

COMPTES DES RESULTATS- PREVISIONNELLES	EX 2023	EX 2024	EX 2025	EX 2026	EX 2027
Ventes et produits annexes	160 000 000.00	168 000 000.00	176 400 000.00	185 220 000.00	194 481 000.00
Variation stocks produits finis et en cours					
Subvention d'exploitation					
PRODUCTION DE L'EXERCICE	160 000 000.00	168 000 000.00	176 400 000.00	185 220 000.00	194 481 000.00
Achats consommés	-129 360 000.00	-130 512 000.00	-138 000 000.00	-145 200 000.00	-153 888 000.00
Services extérieurs et consommations	-600 000.00	-320 000.00	-196 800.00	-400 000.00	-320 000.00
CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-129 960 000.00	-130 832 000.00	-138 196 800.00	-145 600 000.00	-154 208 000.00
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITTATION	30 040 000.00	37 168 000.00	38 203 200.00	39 620 000.00	40 273 000.00
Charges de personnel	-4 838 400.00	-4 838 400.00	-5 080 320.00	-5 080 320.00	-5 201 280.00
Impôts, taxes et versements assimilés	-7 600 000.00	-8 308 000.00	-8 699 000.00	-9 512 904.00	-9 844 884.00
EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION	17 601 600.00	24 021 600.00	24 423 880.00	25 026 776.00	25 226 836.00
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles					
Dotations aux amortissement, provisions et pertes de valeurs	-2 104 632.48	-5 676 000.00	-5 676 000.00	-5 676 000.00	-5 676 000.00
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
RESULTAT OPERATIONNEL	15 496 967.52	18 345 600.00	18 747 880.00	19 350 776.00	19 550 836.00
Produits financiers					
Charges financiers	-628 985.52	-1 223 872.48	-991 478.28	-727 084.08	-462 689.88
RESULTAT FINANCIER	-628 985.52	-1 223 872.48	-991 478.28	-727 084.08	-462 689.88
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	14 867 982.00	17 121 727.52	17 756 401.72	18 623 691.92	19 088 146.12
Impôts exigibles sur résultats ordinaires					
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires					
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	160 000 000.00	168 000 000.00	176 400 000.00	185 220 000.00	194 481 000.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-145 132 018.00	-150 878 272.50	-158 643 598.30	-166 596 308.10	-175 392 853.90
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	14 867 982.00	17 121 727.52	17 756 401.72	18 623 691.92	19 088 146.12
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)					
Elément extraordinaires (charges) (à préciser)					
RESULTAT EXTRA ORDINAIRE					
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	14 867 982.00	17 121 727.52	17 756 401.72	18 623 691.92	19 088 146.12

ملحق رقم (05): استمارة إجراء دراسة حالة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique

Université Yahia Farès de Médéa
Faculté des sciences économique et des sciences Commerciales et des sciences de gestion

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير
الرقم : 70
المدية في: 2024/04/17

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان

الموضوع: السماح للطلبة بإجراء " دراسة حالة"

سيادة رئيس المحترم، في إطار التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والإدارية، وبهدف الرفع من المستوى العلمي للطالب وتوطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي ومن أجل إعداد مذكرة ماستر" **التحليل المالي كأدات لترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية** ".

فإننا نرجو من سيادتكم السماح للطلبة بإجراء دراسة حالة في مؤسستكم.

الإسم واللقب	تاريخ الإزدياد	مكان الإزدياد	رقم التسجيل
زرواطي عبد الرؤوف	2001/04/28	بني سليمان	191932040230
المسجلين في السنة :الثانية ماستر		تخصص : إدارة مالية	
السنة الجامعية: 2024/2023			

كما نعلمكم أن دراسة حالة مزمع إجرائها محددة في الفترة بين: من 2024.05.07 إلى 2024.04.21
وفي الأخير تقبلوا منا سيادة المدير أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

مدير المؤسسة المستقبلة
Mr. BOUSTIA MOURAD
Directeur d'agence

رئيس القسم
د. سليماني محمد